



PROVISIONAL
A/40/PV.71
20 November 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والسبعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الاثنين، ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)
ثم : السيد باسولي (بوركنيا فاصو)
(نائب الرئيس)

— الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : [٢٨]
(أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار
(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٣٥البند ٢٨ من جدول الأعمال

الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين : تقرير الأمين العام

(A/40/709) ، مشروع القرار (A/40/L.11) ، تقرير اللجنة الخامسة (A/40/867)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : قبل أن اعطي الكلمة للمتكلم الأول ، أود أن اقترح أن تغلق قائمة المتكلمين في المناقشة ظهر يوم غد . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر ان الجمعية توافق على هذا الاقتراح .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : اعطي الكلمة أولاً لممثل باكستان الذي يرغب في تقديم مشروع القرار A/40/L.11 .

السيد يعقوب خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة للمرة السابعة في الحالة المأساوية في افغانستان عقب التدخل العسكري السوفياتي في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ الذي دمر استقلال افغانستان وقوض سلامتها الاقليمية ، في تجاهل صارخ لميثاق الأمم المتحدة .
ومنذ ذلك الحين ، فان افغانستان ، التي كانت تفخر بحيادها وكانت بمثابة نموذج لعدم الانحياز ، ما فتئت تتعذب وتتمزق من جراء الكفاح المميت الذي ما انفك دائراً بضراوة متزايدة باستمرار ، بين قوى التدخل والمجاهدين الأفغان الأبطال . فلم تفلح القوة المتعاضمة لقوة الغزو ، بل ولم تفلح التحسينات التي ادخلت على اسلحتها المتقدمة في انهاء صداقية على الادعاءات الباطلة بالتوصل الى حل عسكري مبكر؛ وهذا تنفيه في كل خطوة نجاحات حرب التحرير البطولية . ولم يتم حتى الآن اقتحام روح الشعب الأفغاني ولا يمكن اقتحامها ، وان ارادته التي لا تقهر من أجل الحرية تضمن له النصر النهائي .

وفي الوقت نفسه ، فان القوات العسكرية الأجنبية التي احبطت محاولاتها لفرض الحل العسكري ما برحت تعيث فسادا في الأرض الجميلة لشعب يتمسك باستقلاله ، وتهدد السلم والاستقرار في منطقة جنوب غربي آسيا بأسرها ، وتلقي ظلالا قاتمة على السلم العالمي .

ان ابعاد التدخل العسكري الأجنبي هذه الآخذة في الاتساع ، بالاضافة الى امكانية تفجر الصراع الداخلي الناشئ عن هذا التدخل ، تستبعد التوصل الى حل عن طريق الوسائل العسكرية وتدعو الى ايجاد تسوية سياسية عن طريق العملية الدبلوماسية التي بدأها الأمين العام ، وهي عملية يدعمها المجتمع الدولي عن طريق تأكيد تأييده القوى للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن الحالة في افغانستان .

ان التقارير الصحفية الأخيرة ، التي بعثت بها المراسلون الأجانب الذين دخلوا الى البلاد مجازفين بحياتهم ، قد ابرزت الطابع المحلي للمقاومة الأفغانية ووصفت الأسلوب القاسي للعمليات العسكرية الضارية التي تقوم بها القوات الأجنبية للقضاء على هذه المقاومة . فمن منا لم يتأثر بالوصف الحي الذي يعزق القلوب لعملية تدبير مئات القرى وحرق المحاصيل والقصف العشوائي لمناطق شاسعة ؟ ووفقا لبعض التقديرات ، فان حوالي مليون افغاني لاقوا حتفهم ، وما يقرب من ٥ ملايين شخص - اى واحد من بين كل ثلاثة افغانيين تقريبا - قد اجبروا على ترك ديارهم والتسوا الطجأ في باكستان وايران المجاورتين ، فقد وصلت المعاناة الانسانية لحرب التحرير هذه الى ابعاد مذهلة .

وعلى الرغم من هذه السنوات الست التي سادها القمع ، فان الشعب الأفغاني الباسل لم يستسلم للقسر ولم يسمح لنظام كابول بأن يشدد قبضته على أرضه ، ولا يملك نظام كابول الآ سيطرة ضعيفة على المدن والقواعد التي توجد فيها القوات السوفياتية ، وانخفض قوام الجيش الأفغاني ، حتى بعد الحملات التي لا حصر لها لغرض التجنيد الالزامي ، الى ثلث حجمه الأصلي نتيجة حالات الفرار من الخدمة . وتنظر اليه قوات الاحتلال في أحيان كثيرة على أنه عبء يعوق أكثر مما تعتبره قوة مساعدة . وتفيد التقارير الصحفية الأخيرة بأن الجنود السوفيات أنفسهم قد فتت الاعياء والسأم فسي عضوهم لغياب الدافع الكافي ولأن البيئة التي يوجدون فيها لا تقابلهم الآ بالجفاء والعداء المرير .

وفي المقابل ، ساعد كل نجاح أحرزته المقاومة الأفغانية في تصديها لهجمات العدو على اشتداد ساعدها وتشجيعها . وأصبحت اليوم تسيطر على الريف بأكمله في أفغانستان وقد انصهرت وحدتها وزادت قتامة في نيران الحرب الوطنية ، ورفع الواجب المقدس للدفاع عن ارض آبائها معنوها .

وقد شرع السوفيات منذ فترة في تنفيذ خطة جديدة لكسب " القلوب والعقول " فعمدوا الى ارسال آلاف الشباب الأفغان الى الاتحاد السوفياتي أملا في تنشئة جيل جديد من الأفغانيين مطواع سهل الانقياد . ولم تؤد هذه التدابير ، التي هي جزء من حملة اضعاف الطابع السوفياتي على أفغانستان والتي تستهدف تقويض التقاليد والنماذج الثقافية الاسلامية التي تطورت على مر القرون ، الآ الى زيادة سخط ومرة الأمة الأفغانية وتقوية اصرارها على مقاومة فرض طريقة أجنبية في الحياة عليها .

ان العواقب الوخيمة لمشكلة أفغانستان تؤثر مباشرة على مناخ الأمن والاستقرار في بلدان جنوب شرقي آسيا . كما ان للمسألة ابعادا عالمية خطيرة . لقد قال دبلوماسي سوفياتي مرموق ان السلم كل لا يتجزأ . ولم يكن صدق هذه الحقيقة فسي أي وقت من الأوقات أكثر انطباقا وأوضح بدهاء منه اليوم . وقد زادت الأزمة فسي أفغانستان من انعدام الثقة فيما بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ومن الواضح

أيضا أن الحل السياسي العبدئي لهذه المسألة كفيل بتقليل حدة التوترات بين الشرق والغرب وتهيئة مناخ يمكن ان تسوّى فيه المشاكل العالمية .
 كما يشكل التدخل السوفياتي في افغانستان سابقة خطيرة بالنسبة لجميع الأمم الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تسعى الى تأمين أمنها وسلامتها الاقليمية وسيادتها في ظل الحفاظ على نظام دولسي قائم على احترام مبادئ الميثاق . و اذا استمر التدخل العسكري قائما دون مقاومة ، فان أمن وحرية الأمم الصغيرة والضعيفة سيبقى تحست رحمة جيرانها الأقوياء . ودفاعا عن هذا المبدأ الأساسي للسلوك الدولي ، عارضت الأغلبية الساحقة للأمم الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم التدخل السوفياتي معارضة قوية واتخذت موقفا حازما من هذه القضية في المحافل الدولية المختلفة . ومن شأن الحل السياسي السلمي لمشكلة أفغانستان أن يجدد ايمان الأمم " بسيادة القانون " ويرسخ مبادئ السلوك القويم فيما بين الدول .

ولا يزال من المستحيل اليوم الدفاع عن التدخل السوفياتي من النواحي السياسية والاخلاقية والقانونية مثلما استحال الدفاع عنه عندما بدأ منذ ست سنوات . وقد كذبت الظروف التي اكتفت التدخل الذريعة القائلة بأن القوات قد ارسلت بناء على طلب نظام كابول بغية الدفاع عنه ضد عدوان خارجي . فالاعلان عن دخول قوات قوامها ١٠٠ جندي الى أفغانستان عشية عيد الميلاد في ١٩٧٩ ، والاحاطة الفورية بالرئيس حافظ الله أمين وتنصيب بابرak كارمال على أسنة الرماح السوفياتية قد كشف للعالم الطبيعة الحقيقية للعمل السوفياتي . ومنذ ذلك الوقت ، ما فتئ النضال الذي تشنه الأمة بأسرها ضد قوات التدخل والهجرة القسرية لثلث سكان افغانستان من البلاد ، يفضحان بوضوح الادعاء بأن التدخل العسكري كان مسوغا قانونيا أو اخلاقيا . وقد شجبت الجمعية العامة ، باعتبارها الصوت الأصيل للمجتمع الدولي ، بعبارات لا لبس فيها ، التدخل العسكري السوفياتي في افغانستان وطالبت بانهاهه فوراً . ومنذ الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، طالبت الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرارا وتكرارا

بانسحاب القوات الأجنبية من افغانستان وحثت على التوصل الى تسوية تمكن الشعب الأفغاني من اختيار شكل الحكم والنظام الاجتماعي الاقتصادي اللذين يرتضيهما بمنأى عن التدخل أو القسر الخارجي ، وأكدت حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي ضرورة احترام نفس المبادئ في مقرراتهما وقراراتهما .

ويجب على الاتحاد السوفياتي ، بوصفه دولة عظمى رئيسية تدعى عقيدتها السياسية انها تعلي من شأن صيانة السلم والأمن الدوليين وتناصر قضية الدول الصغيرة ان يستجيب لنداء المجتمع الدولي بشأن مشكلة أفغانستان . فليست لمحاويلته فرض حل عسكري في افغانستان فرصة للنجاح . وليس هناك من بديل لتسوية عادلة وكريمة يكفل فيها حق الشعب الأفغاني في اختيار الشكل الذي سيدبره شؤونه الداخلية ، بمنأى عن الضغط الخارجي . ولا يرغب أى طرف ، وباكستان أبعد الجميع عن ذلك ، في تجاهل الشواغل المشروعة للاتحاد السوفياتي .

وهل لي أن اضيف أن باكستان قد علقت دائما اهمية كبيرة على علاقاتها بجيرانها بما فيهم الاتحاد السوفياتي . وقد سعينا دوما ، بوصفنا امة غير منحازة لديها ايمان راسخ بمفهوم التعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، الى تنمية صلاتنا مع الاتحاد السوفياتي في جميع المجالات .

وباكستان لديها أسباب قوية للبحث عن تسوية سياسية عادلة لمشكلة افغانستان . وتمثل هذه الأسباب في ارتباطنا التاريخي الوثيق مع الشعب الأفغاني واهتمامنا بالسلم والاستقرار في منطقتنا وكون باكستان نفسها ، وهي بلد مجاور ، ضحيحة للتدخل السوفياتي الجارى في افغانستان .

ان الشعب الأفغاني مرتبط بنا بروابط جغرافية لا تنفصم وبتاريخ مشترك وبتراث روحي وثقافي عظيم نما وتطور على مرقرون عديدة ، وحرية الشعب الأفغاني مقدسة في نظرنا قداسة استقلالنا ذاته . ونحن ايضا نعتبر ان السلم والاستقرار في افغانستان شرط أساسي لاستتباب السلم والاستقرار في منطقتنا بأسرها .

وقد ادى النزاع داخل افغانستان الى حالة خطيرة على طول حدودنا الغربية ، يذكى نارها وجود عشرات الآلاف من القوات الأجنبية . وهذا العام فقط ، حدث ما يزيد على ٢٠٠ انتهاك لمجالنا الجوي وارضينا ، ادت الى خسائر فادحة في الأرواح البريئة وتدمير الممتلكات . وفي حادث واحد وقع في شهر أيار / مايو الماضي نتيجة للهجوم الوحشي الذي قامت به احدى الطائرات التي تحمل علامات افغانية على قريـة " سوير " الواقعة على خط الحدود داخل باكستان ، سقط ١١ قتيلًا و ٣٢ جريحًا من السكان الأبرياء .

وقد اثارت هذه الأعمال العدوانية غير المحتملة الاستياء الشديد في جميع انحاء باكستان . ومع ذلك ، مارسنا ضبط النفس واقتصر رد الفعل من جانبنا على ابلاغ الأمين العام ، ومن خلاله المجتمع الدولي ، بهذه الاستفزازات التي يمكن أن تؤدي الى نتائج خطيرة اذا لم تتوقف . وعلى من يتصورون خطأ اننا سنخضع لهذا الارهاب الاستفزازي ان يعلموا ان شعب باكستان لن يستسلم ابدا للتهديد أو القمع ، وان يتراجع عن موقفه المبدئي الذي يعتزم الثبات عليه .

لقد خلق التدخل العسكري الأجنبي في افغانستان مشكلة انسانية ضخمة . فقد فر ما يقرب من ٥ ملايين افغاني من بلدهم ، يوجد اكثر من ٣ ملايين منهم الآن على اراضينا . ونحن نشاطر هذا الحشد الهائل من الشعب الأفغاني مأساته وآلامه ، فقد أجبر على البحث عن ملاذ له في بلدنا فرارا من الاضطهاد . ولن تعود هذه الملايين من الأفغان الى ديارها حتى ينتهي التدخل الذي اضطرها الى فرار .

ولذلك تسعى باكستان باخلاص للتوصل الى تسوية سياسية عادلة وشاملة تتفق مع المبادئ . وانطلاقا من هذه الروح ، تعاونا مع الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار ، وممثله الخاص السيد ديبغو كورد وفيز . واغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن اعجابنا وتقديرنا للجهود الدؤوبة والمتفانية التي بذلها الأمين العام والسيد كورد وفيز ، والتي تستحق المساندة الكاملة من جانب المجتمع الدولي . وليس هناك ادنى شك في انه

قد احرز تقدم في المفاوضات غير المباشرة من خلال المساعي الحميدة الأمين العام. ومن المحتمل ان نحافظ على هذا الزخم .

ومن الجدير بنا ان نذكر بأنه عند بداية عملية التفاوض ، حدد الأمين العام اربعة عناصر للتوصل الى تسوية شاملة هي : انسحاب القوات الأجنبية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والضمانات الدولية بعدم التدخل ، والعودة الطوعية للاجئين الى ديارهم . وعلى اساس هذه العناصر ، أعد نص التسوية الشاملة الذى يحدد ما ورد فيها من المبادئ والأهداف ، وكذلك العلاقة بين العناصر الأساسية الأربعة ، والأحكام الخاصة بتنفيذها ، بما في ذلك الاطار الزمني . وقد كان من المفهوم ايضا انه سيجرى الاعداد دون ابطاء للترتيبات التي تسمح بعودة اللاجئين طوعا ودون اى عوائق .

وتتمثل المرونة والروح التوفيقية التي يتميز بهما نهج باكستان في المفاوضات ، في اننا قبلنا أن نطرح جانبا مسألة الانسحاب الرئيسية ، على عكس ترتيب أولوياتنا ، ونناقش عناصر التسوية الأخرى أولا .

وانطلاقا من هذه الروح ، وافقنا في شهر ايار/مايو من هذا العام على أن نستبدل التسوية المتكاملة الشاملة بمجموعة تتألف من اربعة صكوك منفصلة . وقد وردت هذه الصكوك الأربعة في تقرير الأمين العام (A/40/709) المؤرخ ٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ ، وتشتمل على اتفاق ثنائي بشأن عدم التدخل ، واعلان أو اعلانات بشأن الضمانات الدولية ، واتفاق ثنائي بشأن العودة الطوعية للاجئين ، وصك يحدد أوجه الترابط بين الصكوك المذكورة آنفا ، وحل مسألة انسحاب الجيوش الأجنبية وفقا لاتفاق يبرم بين افغانستان والاتحاد السوفياتي .

وكما يوضح تقرير الأمين العام بجلاء ، فقد استكمل العمل في الصكوك الثلاثة الأولى بنجاح من خلال محادثات التقارب . وكنا نأمل في مناقشة الصك الرابع الذى يتضمن الجدول الزمني للانسحاب اثناء جولة آب/اغسطس ١٩٨٥ . ولكن للأسف ، اصرت كابول على تغيير شكل المحادثات كشرط مسبق لمناقشة هذا الصك .

وترى باكستان أن هذا المطلب ليس له ما يبرره ولا يمكن قبوله . فقد استكملت ثلاثة من الصكوك الأربعة عن طريق المحادثات غير المباشرة . كما ان اصرار أفغانستان على أن يتم التفاوض على الصك الرابع بشكل مختلف ، أمر يتعارض مع المنطق . وإذا كانت هناك رغبة صادقة للتوصل الى تسوية سلمية تقوم على اساس راسخ ، فان هذا المطلب لا يمكن تفسيره . ولا يسعنا إلا أن نخلص الى أن كابول تلجأ ، للمرة الثانية ، الى المناورات التسوية للحيلولة دون النذار في مسألة الانسحاب الأساسية .

ومن المؤسف حقا ان تثار مسألة تغيير شكل المحادثات في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات تدخل مرحلة حرجة في مناقشة الصك المتعلق بالانسحاب . وهذا المطلب يفضح دوافع كابول السياسية ويبرمي الى كسب القبول الدولي والشرعية السياسية من خلال عملية جنيف دون أن تتناول أو حتى تناقش الجوانب الحاسمة للانسحاب . ونحن نرفض تماما هذا المطلب الذي تقدمت به كابول والذي يرمي الى تحقيق مكاسب سياسية لا صلة لها بالهدف من عملية التفاوض ، وهو التوصل الى تسوية سياسية .

ان المسألة الموضوعية المتعلقة التي حالت دون احراز أى تقدم طوال مفاوضات جنيف ، هي تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية . لقد طالبت باكستان ، بل والأمم المتحدة ، مرارا وتكرارا بانسحاب القوات الأجنبية ، وليس بوسعها أن تقبل أية تسوية لا تعالج المسألة الجوهرية وهي مسألة الانسحاب . والآن ، بما ان الصكوك المتصلة بعناصر التسوية الأخرى والتي حددها الأمين العام من قبل ، قد استكملت تقريبا ، فمن المحتم ان تركز المفاوضات على مسألة الانسحاب الأساسية . ونحن نأمل ان يجرى النظر في الصك الرابع دون ابطاء في الجولة القادمة من محادثات الجوار حتى يتسنى الانتهاء من بحث المسألة الجوهرية وهي وضع جدول زمني للانسحاب .

ان التزامنا باحترام سرية المفاوضات يمنعنا من مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصيل . بيد ان باكستان لن تجد غضاضة في الموافقة على نشر المذكرات التي تتضمن صيغ التفاهم ومختلف النصوص التي مرضها الممثل الشخصي ، اذا رأينا أن هذه الخطوة لازمة لاحراز تقدم في المفاوضات ، وحتى يتسنى توضيح موقف كابول أمام اعضاء الأمم المتحدة .

ولا ينكر أحد أن استمرار احتلال افغانستان من جانب قوات أجنبية هو انتهاك خطير لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المسلم بها دولياً للسلوك فيما بين الدول . وهذا يمثل تحدياً مستمراً للأمم المتحدة ، كما أنه ينتقص من الثقة في فاعلية المنظمة ومصداقيتها . ومن جهة أخرى ، فإن التسوية العاجلة التي تتفق مع المبادئ سوف تعزز هيبة الأمم المتحدة وسلطتها ، وتدعم دورها الأساسي على الساحة الدولية .

وفي السنوات الست الماضية ، أعربت الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة من قلقها إزاء الحالة غير المقبولة التي تسبب فيها التدخل الأجنبي في افغانستان ، وطالبت بانسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد . وينبغي تأكيد هذا النداء مرة أخرى بقوة وحزم من على منبر الجمعية العامة ما دامت هذه المشكلة قائمة .

وقد حددت الجمعية العامة في قراراتها مبادئ الحل السياسي العادل والشامل لمشكلة افغانستان . ووردت نفس هذه المبادئ في مشروع القرار المعنون " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " (A/40/L.11) الذي اقدمه الآن بالنيابة عن ٤٦ دولة مشتركة " في تقديمه وهي : الأردن ، الامارات العربية المتحدة ، انتيغوا وبربودا ، اوروغواي ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، البحرين ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، تايلند ، تركيا ، تونس ، جامايكا ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جيبوتي ، دومينيكا ، زائير ، ساموا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، سانت لوسيا ، سنغافورة ، السنغال ، شيلي ، الصومال ، عمان ، غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ، الفلبين ، فيجي ، قطر ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، هايتي ، هندوراس ، باكستان .

ومن حيث مضمون مشروع القرار ، فهو مماثل للقرار ١٣/٣٩ الذي اعتمده الجمعية العامة في العام الماضي . ومن ثم ، فإنه يتخذ نهجاً بناءً ، ويؤكد على ضرورة إيجاد تسوية عادلة وسياسية للمشكلة بدلاً من الدخول في جدل عقيم . ويحدد مشروع القرار ، شأن قرارات الجمعية العامة السابقة مبادئ تسوية المسألة الافغانية وهي : الانسحاب الفوري والكامل للقوات الأجنبية من افغانستان ، المحافظة على سيادة افغانستان وعلى سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، وحق شعبي افغانستان في ان يختار بنفسه

شكل حكومته ونظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أي نوع كان ، وخلق الظروف الملائمة التي تسمح للاجئين الافغانيين بالعودة الطوعية الي ديارهم بأمان وبشرف .

وعلاوة على ان مشروع القرار يحدد مبادئ التسوية السياسية العادلة والشاملة ، فانه يعرب عن مساندته لما يبذله الأمن العام من جهود ، ولاسيما العملية التفاوضية التي بادربها سعيا وراء ايجاد التسوية . وان العملية الدبلوماسية التي بدأها الأمين العام يجب مواصلتها بطريقة مطلقة ودون مواربة . ومن شأن المساعدة القوية من جانب الجمعية العامة لهذه العملية الدبلوماسية في هذه المرحلة الحرجة أن تساعد على تحقيق تقدم نحو الهدف المطلوب وهو ايجاد تسوية عادلة وشاملة قائمة على المبادئ .

وأخيرا ، يعالج مشروع القرار الجوانب الانسانية لمشكلة افغانستان ، ويطالب بتوفير الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغانيين من العودة طوعيا الي ديارهم بأمان وشرف . كما يجدد نداء الجمعية العامة الي جميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية كي تواصل تقديم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الافغانيين .

ان وجود أكثر من ٣ ملايين لاجئ في باكستان يلقي عبئا ثقيلا على اقتصادنا النامي ومواردنا المحدودة . بيد اننا التزاما منا بواجبنا الانساني والاسلامي سوف نواصل بذل قصارى جهدنا لكي نوفر الاحتياجات المعيشية الاساسية لهؤلاء الملايين من التعساء الذين غالبيتهم من النساء والأطفال والمسنين . ونحن ممتنون للبلدان الصديقة والوكالات الدولية ولاسيما برنامج الاغذية العالمي ، التي اسهمت بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بنصف ما ينفق سنويا من أجل تقديم الاغاثة للاجئين الافغانيين والتي تزيد عن ٤٠٠ مليون دولار . ان الموارد المتاحة لا تكفي للوفاء باحتياجات هؤلاء الملايين من المشردين ، وهم يستحقون المزيد من الاهتمام والاغاثة . بيد ان انقاذهم يكمن في ايجاد تسوية عادلة تمكنهم من العودة طوعا الي ديارهم .

وفي الشهر الماضي ، جاء عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات الي نيويورك من جميع انحاء العالم في اكبر تجمع عالمي للزعما بغية الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . وقد جددوا الاعراب عن ايمانهم بالمنظمة العالمية ، وعن التزام دولهم

لمبادئ الميثاق ومقاصده . وفي مقدمة الحقوق التي ينص عليها الميثاق حق الشعوب في الحرية وفي تقرير المصير ، بيد أن هذا الحق الأساسي ما زال منتهكاً في أفغانستان . وفي الوقت الذي تبدأ فيه الجمعية العامة النظر في مسألة أفغانستان اليوم ، فإن أعضاء الأمم المتحدة مطالبون مرة ثانية برفع أصواتهم دعماً للمبادئ التي يلتزمون بها . وستكون مساندة الأعضاء لمشروع القرار A/40/L.11 إشارة واضحة إلى أن الجمعية العامة لن تتهاون أبداً في انتهاك لمبادئ الميثاق . ومن شأن السلطة المعنوية الناجمة عن المساندة الساحقة لمشروع القرار أن تساعد على إيجاد تسوية سياسية عادلة تركز على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان ، مما يمكن شعب أفغانستان الباسل من أن يمسك مرة ثانية بمقاليد مصيره ومستقبله .

السيد ظريف (افغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باحساس عميق بعدم الارتياح والأسف يشهد وفد جمهورية افغانستان الديمقراطية استمرار ممارسة غير شرعية ، دون مرر وبلا ضرورة ، تم جر هذه الجمعية العامة اليها منذ ستة اعوام تقريبا .

ان الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق واضحة تمام الوضوح في اعتبار ان المناقشة الحالية تمثل تدخلا صارخا وجسيما في الشؤون الداخلية لدولة عضو . واعتمادا على حالة البلبله والهستيريا التي نشأت عمدا حول التطورات التي جرت في افغانستان في ٢٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، شنت اميرالية الولايات المتحدة وحلفاؤها المحليون من الرجعيين والساعين الى الهيمنة حملة دعائية ضخمة من الاكاذيب والافتراءات ضد الحكومة الثورية لجمهورية افغانستان الديمقراطية واصدقائها الدوليين . وخلال هذه السنوات الست ، لم تأل الاميرالية الامريكية جهدا لكي تشوه تماما الحقائق المحيطة بأفغانستان وطبيعة الدور الذي يقوم به الاتحاد السوفياتي في هذا الصدر .

لقد افننا في الحديث بكثير من التفصيل عن هذه المسائل اثناء المناقشات السابقة في الجمعية العامة بشأن ما ييسى بقضية افغانستان . وقد منا ادلة مقنعة وكافية كشفت عن زيف تأكيدات الولايات المتحدة بشأن كل جوانب الأوضاع المحيطة بأفغانستان . وهناك أسطورة رئيسية حاولت الولايات المتحدة وعملاؤها المحليون بنا قضيتهم الواهية عليها . فهم يزعمون ان الانشطة المسلحة التي تمارس ضد افغانستان كانت وما زالت مجرد أعمال داخلية وتلقائية ، وانه لا يوجد في الماضي أو الحاضر أي عدوان أو تهديد بعدوان ضد افغانستان يتطلب دناعا جماعيا .

ولقد بذلت الولايات المتحدة والمتواطئون معها جهودا كبيرة لطمس معالم كل الفترة التي بدأت في شهر نيسان / ابريل ١٩٧٨ وامتدت حتى بداية المرحلة الجديدة للثورة في ٢٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وحاولوا ان يلغوا تماما بعض التطورات الحاسمة والاساسية التي حدثت في تلك الفترة .

ولقد اتاحت لمن يهتمون بالحقائق فرص كافية في العاضي لكي يبحثوا حقيقة ما حدث قبل طلب حكومة أفغانستان المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفياتي .

ان الثورة الديمقراطية الوطنية التي انتصرت في ٢٧ نيسان / ابريل ١٩٧٨ كانت النتيجة المنطقية للتفاعل الطبيعي للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية فسي داخل أفغانستان . فقد جعل التطور الكمي لهذه العوامل من الضروري حدوث تغيير نوعي في طبيعة المجتمع الأفغاني وفقا لما يمليه سير الأحداث التاريخية .

ان حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان ، بوصفه طليعة النضال لشعبنا العامل وممثل طموحاته وآماله الغالية ، تولى سلطة الدولة من خلال ثورة حقيقية استندت الى مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب وحظيت بتأييده الكامل .

وفور وصول الحزب الى السلطة ، بدأ السير على طريق تنفيذ الاصلاحات الديمقراطية التي طال انتظارها والتي ناضل من أجلها الشعب المكافح في أفغانستان لعقود طويلة .

وقد كانت المهمة الأساسية أمام الثورة الغاء الأساس المادي للعلاقات الطبقة الاقطاعية والسابقة على الاقطاعية ، التي سيطرت على أفغانستان لعدة قرون . وكانت الأهداف العاجلة للحكومة الثورية تغيير الاقتصاد المتخلف والظروف الاجتماعية المتردية واحلال مجتمع مزدهر وعادل وتقدمي محلها .

واستند الاصلاح الزراعي والاصلاح المتعلق بتوزيع الماء ، اللذان يمثلان لب التغييرات الثورية ، على مبدئي الديمقراطية والعدالة ، ونفذا بالمشاركة الكاملة من جانب الجماهير العريضة من الفلاحين الأفغان .

وبغية قطع روابط التبعية بين الفلاحين والسادة الاقطاعيين والمرابين السابقين ، ألغت الحكومة جميع الديون التي فرضت على الفلاحين نتيجة لنظام الربا الظالم الذي كان سائدا .

وبالمثل ، تم ضمان المساواة الكاملة في الحقوق أمام القانون لكل النساء الأفغانيات ، اللاتي يشكلن نصف السكان في أفغانستان .

وللتغلب على مثالب الأمية والجهل التي امتدت الى قرابة ٩٥ في المائة من شعبنا نتيجة للسياسات المتعمدة للنظم الاستبدادية والقمعية السابقة ، نظمت حملة

واسعة النطاق لتعليم القراءة والكتابة بهدف القضاء التام على الأمية في سائر أنحاء أفغانستان في أقصر وقت ممكن .

واتخذت تدابير مماثلة في مجالات توفير الخدمات الصحية والمأوى وفرص العمل والضمان الاجتماعي لكل طبقات الشعب الافغاني .

ويجب ألا يشعر أحد في هذه الجمعية تالعة بالدهشة اذ يرى ان هذه الاصلاحات الأساسية ومعيدة الأثر في مجتمع متخلف كأفغانستان لا بد وأن تثير قدرا من الاحساس بعدم الارتياح من جانب اولئك الذين فقدوا وسائل الاستغلال والامتيازات التقليدية التي كانوا يتمتعون بها .

ومن الطبيعي ، ان بعض عناصر الطبقة الحاكمة السابقة كانوا يرغبون في مقاومة تنفيذ التغييرات التي تهدد مصالحهم الانانية وسيطرتهم . بيد انه في مواجهة التأييد الساحق الذي أولاه شعبنا لسياسات الحكومة الثورية ، لم يكن أمام المعارضين للثورة سوى التسليم والسير مع اتجاه التاريخ .

الا أن ذلك لم يكن هو الحال بالنسبة لبعض العناصر الأخرى من نفس الطبقة ، الذين قرروا ، لأسباب تتعلق بماضيهم الاجرامي وخوفهم من انتقام الشعب ، أن يهربوا الى الخارج وأن يأخذوا معهم بعض خد مهم الموالين لهم الى باكستان وايران .

وفيما وراء حد ودنا وبعيدا عن قبضة شعبنا ، بدأ اولئك الباربون المجرمون حملتهم المعادية للثورة والمعادية لأفغانستان . وقد أتاح ذلك الفرصة للامبريالية الامريكية والهيمنة الصينية والنظام العسكري الرجعي في باكستان لكي يزيدوا بشكل جذري من تدخلهم في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

ان هذه القوى ، التي حاولت دائما في الماضي أن تجرّ افغانستان الى دائرة فلكها العسكري والاستراتيجي ، وضعت خططا شاملة ومفصلة للتنظيم والتحريض على العنف السياسي في داخل أفغانستان .

وكما كتبت المجلة الامريكية الربع سنوية " كاونترسباي " في عدد ايلول / سبتمبر - تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، " بعد أن تم التخطيط لاحداث ' تمردات قبلية ' في بداية الخمسينات ، وتكونت قوة ضمت . . . ه فرد [من التمردين] في بداية السبعينات

لم يبق على الولايات المتحدة وباكستان وحلفائهما الا أن يتخذوا خطوة صغيرة لدعم ' التمرد الاسلامي ' ضد حزب الشعب الديمقراطي لأفغانستان منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن " .

وفي حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، عقد ما يسمى ببنوة القيادة العليا لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مدينة أنا بوليس بولاية ميريلاند في الولايات المتحدة لمناقشة الثورة في افغانستان و " ردود فعلها بالنسبة لامريكا " . وقد اتخذ قرار بالتأييد الكامل للقوى المعادية للثورة . وعهد الى وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة بمهمة تنظيم المعارضين للثورة الأفغانية وتسليحهم وتجهيزهم وتدريبهم .

وفي الاضطلاع بهذه المهمة ، من خلال التنسيق القائم بين وكالة المخابرات المركزية الامريكية وشعبة المخابرات المركزية الباكستانية ، ظلت العملية كلها في منتهى السرية ، ثم نقّحت بعد ذلك في اجتماع عقد في شهر حزيران /يونيه ١٩٧٩ بين جوزيف ريغان ، رئيس عمليات وكالة المخابرات المركزية في اسلام آباد ، وواحد من رؤساء المخابرات المركزية الباكستانية .

ان زبينيو بريزينسكي المستشار السابق للأمن القومي للولايات المتحدة ، في مذكراته " القوة والمبدأ " ، يعطي بعض التفاصيل عن الاجراءات التي اتخذت في شهر نيسان /ابريل ١٩٧٨ في لجنة التنسيق الخاصة ، التي كانت مشكلة من مجموعة داخل مجلس الأمن القومي ، فيقول : " لقد ضغطت من أجل اتخاذ قرار من خلال مجلس الأمن القومي يكون أكثر تعاطفا . . . مع الأفغانيين [المعارضين للثورة] . . . " . وقد تعمد بريزينسكي أن يظل غامضا ازاء طبيعة " التعاطف " الذي لابد من زيادته .

ولكنه يعترف بان القوات اللازمة للمساعدة المادية قد أنشئت في عام ١٩٧٩، فيقول انه في أيلول / سبتمبر من ذلك العام : " تشاورت مع السعوديين والمصريين فيما يتعلق بالقتال في افغانستان ". وفي منتصف كانون الأول / ديسمبر - وذلك أيضا قبل دخول القوة العسكرية المحدودة الاتحاد السوفياتي - وافقت لجنة التنسيق الخاصة على اقتراح بمواصلة ابداء تعاطفنا مع المقاتلين الافغان من أجل الحرية ."

ووصفت مصادر أخرى التورط الصيني ضد افغانستان قبل المرحلة الجديدة من الثورة . ووفقا للمجلة الكندية " ماكينز " ، فان الموظفين الامريكانيين المسؤولين عن تطبيق القوانين الخاصة بمكافحة المخدرات التقوا بمجموعة من الصينيين المشيرين للشبهة في باكستان في أوائل عام ١٩٧٩ . ونظرا لاشتباه الامريكانيين في أن يكون الصينيون من تجار الهروين القادمين من هونغ كونغ ، أبلغوا الحكومة الباكستانية لاتخاذ الاجراءات اللازمة . ولكن الباكستانيين ردوا بأن الصينيين لا علاقة لهم بالمخدرات وينبغي عدم التعرض لهم . واعترف المسؤولون الباكستانيون وبصورة غير رسمية بأن الصينيين من الأفراد العسكريين لجمهورية الصين الشعبية الذين يقومون بتدريب المتمردين الافغان على أراضي باكستان . وبدأت مبالغ هائلة من النقود وكميات ضخمة من الأسلحة في التدفق على العناصر المعادية لأفغانستان ، كما تم تنظيم جماعات صغيرة من المرتزقة المسلمين دخلوا افغانستان بعد اسابيع قليلة من انتصار ثورة نيسان / ابريل .

ومن الجدير بالذكر أن التدخل المسلح في الشؤون الداخلية لافغانستان حدث أولا في أيار / مايو ١٩٧٨ من شيتال ضد نورستان ، وبعد ذلك ضد بعض القرى والمدن الاخرى القريبة مباشرة من مناطق الحدود مع باكستان وبعد ذلك ضد مناطق أخرى داخل البلاد . كما تجدر الاشارة الى انه الى حين وقوع تلك الهجمات المضادة للثورة لم يسمع في انحاء البلاد كلها صوت طلقة واحدة ، ناهيك عن وجود مقاومة مسلحة ضد الحكومة . وهكذا انقضت سبع سنوات ونصف سنة تقريبا تعرضت فيها افغانستان لعدوان مسلح مستمر ومتصاعد وحرب غير معلنة من قبل الامبريالية ودوائر فرض الهيمنة والرجعية . وموقف

عدائي واضح ضد الثورة الافغانية ، قامت تلك الدوائر الاجرامية بتجنيد وتنظيم وتدريب واعداد المرتزقة من الافغان من عناصر الثورة المضادة وارسالهم بعد ذلك الى اراضي أفغانستان لكي يرتكبوا أعمال التخريب والقتل .

ومن خلال اجبار سكان القرى والمجتمعات المحلية البعيدة على طول مناطق الحدود على التخلي عن ديارهم فان مرتزقة وكالة المخابرات المركزية عملوا على زيادة تجمع اللاجئين في مناطق الحدود لكي يجندوا من بينهم القوى البشرية المطلوبة لارتكاب العدوان المسلح . ومتى تم اقتلاعهم من ديارهم وأصبحوا يعتمدون بالكامل على مساعدة السلطات الباكستانية ، فان اللاجئين لم يكن أمامهم من خيار سوى أن يخضعوا لطالب السلطات وقادة مجموعات الثورة المضادة . وقد اعترفت بتلك الحقيقة مصادر عديدة .

وتذكر اللجنة الامريكية للاجئين في نشرتها الصادرة في كانون الثاني /يناير ١٩٨٥

انه :

" عند ما يصل اللاجئون الى باكستان فان الاغلبية تقدم دليلا على ارتباطها

بمجموعة من مجموعات المقاومة ثم بعد ذلك تسجل مع مسؤولين للمفوضية الرئيسية

عن اللاجئين الافغان "

وبذلك فان ما يسمى بمخيمات اللاجئين التي أصبحت في الواقع معسكرات لتدريب عناصر الثورة المضادة هي سر مفضوح ومكشوف .

لقد كررت صحيفة " وول ستريت جورنال " في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ كانون

الأول /ديسمبر ١٩٨٤ ما كشفته مصادر أخرى عديدة فقالت :

" المشكلة هي أن المخيمات لا تستضيف اللاجئين فحسب بل هي أيضا

مراكز هامة لتفريغ وتجنيد رجال حرب العصابات . ان بعض مجموعات المقاومة

الافغانية قد نظمت مخيماتها التي تقتصر على غير المتزوجين حيث يحصل رجال

حرب العصابات على تدريب عسكري . وأقامت مجموعات أخرى مخيمات للصبية حيث

يجرى تدريب وتربية الجيل القادم من رجال العصابات . "

وتواصل الصحيفة قولها :

" ان قائدا سابقا للقوات الخاصة في الحكومة الافغانية [قبل الثورة] يدبر الان مخيما لتدريب رجال حرب العصابات . . . في موقع طلب أن يظل سرا . . . وهو يعطي رجال العصابات الغذاء في مقابل وعد بالقيام بالأعمال الشاقة مثل اجتياز حفر مشتعلة بالنار وتسلق الحبال والزحف على البطون تحسب الحواجز أو فوق بعض العوائق التي يضعها . وهو يمزج أفضل رجال حرب العصابات للتدريب على أعمال القوات الخاصة التي تبدأ بعطية الاغتيال السريع وتمتد الى صنع قتابل النابالم وكوكنيل مولوتوف . وفي معسكر وارساك الذي لا يبعد كثيرا عن بشاور هناك . . . من الصبية يجري صقلهم على أن يصبحوا الجيل القادم من رجال حرب العصابات . وتقتصر اقامتهم على المخيمات حتى يصلوا الى عمر يسمح لهم بالقتال ."

ونشرت صحيفة "نيويورك تايمز" ما يلي :

" بين الرجال ، ليس هناك فارق يذكر بين أن تكون لاجئا وأن تكون مقاتلا من رجال حرب العصابات فالكثير ممن يسمون بالمجاهدين ، بعد أن يتزودوا بالمعدات وبعد زيارة أسرهم في المخيمات على طول الحدود ، يعودون ببساطة الى أفغانستان ويستأنفون المعركة . " (جريدة "نيويورك تايمز" ، ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٢)

كذلك ذكرت شبكة التليفزيون الأمريكي PBS في النشرة الاخبارية التي يقدمها ماكنيل

لهرر في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ أن :

" مخيمات اللاجئين في باكستان أصبحت مراكز تدريب عسكري للصبيحة

والشباب ."

واستخدام أساليب مختلفة بذلت الولايات المتحدة وباكستان وغيرهما من الرجعيين

المناصرين للثورة المضادة جهودا كبيرة لكي يجمعوا قادة العصابات في منظمة موحدة حتى

يصبح لها ما يشبه الشرعية .

وفي حديث صحفي نشر في مجلة "رابطة العالم الاسلامي" في عدد تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، قال الجنرال ضياء الحق الحاكم العسكري لباكستان ، ردا على سؤال عما اذا كان يقوم بأى جهد لتوحيد عناصر الثورة المضادة :

" نعم اننا نفعل ذلك وقد حققنا نجاحا . منذ أربع سنوات كانت هناك ٣٠ مجموعة . واليوم هناك اساسا سبعة أحزاب ومجموعتان ولذلك أشعر أنه بينما يتعين على أن أواصل العمل من أجل توحيدهم ، فلا يهيم الوقت الذي يستغرق ذلك . "

لقد سلمت صحيفة "الواشنطن بوست" في عددها الصادر بتاريخ ٤ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ بأنه :

" تحت ضغط قوى من مؤيديها الكبار - باكستان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة - أنشأت المجموعات الافغانية لحرب العصابات تحالفا . . . [وتلك المجموعات] هي في الوقت ذاته احزاب سياسية ومنظمات عسكرية . "

ومع التقدم الذي احرزته الثورة ، ازداد الدعم العالي والسياسي والعسكري لعناصر الثورة المضادة من قبل اعدائنا زيادة كبيرة . وفي مواجهة التهديد المتزايد أبدا للعدوان الواسع النطاق من البلدان المجاورة ، واساسا من باكستان ، بذلت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية محاولات عديدة لاقتناع سلطات تلك البلدان بأن استمرار تدخلها في شؤوننا الداخلية ينطوي على اثار بالغة الخطورة بالنسبة لمستقبل علاقاتنا الثنائية والنسبة للسلم والاستقرار في المنطقة بأسرها واستخدمت حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية جميع الاساليب السلمية والدبلوماسية المتاحة للتخفيف من المعدل السريع الذي كانت تتدهور به الحالة السياسية والامنية في منطقتنا نتيجة لاستمرار التدخل المسلح في الشؤون الداخلية لبلدنا .

وفي مناسبة محددة في تموز/يوليه ١٩٧٩ فان الجنرال ضياء الحق الذي كان في ذلك الوقت الحاكم العسكري لباكستان ، أخبر وفدا زائرا من افغانستان برئاسة الشاه محمد

دست ، الذي كان ناعيا لوزير الخارجية ، أن حماية حدود أفغانستان ليست مسؤولية تقع على عاتق جيران أفغانستان ، وأن العواطف الداخلية في بلاده لا تسمح له بأن يتخذ أي إجراء حاسم يمكن أن يوقف على نحو فعال استخدام أراضي باكستان من قبل عصابات الثورة المضادة ودعا أفغانستان في تلك المناسبة الى اتخاذ أي تدبير تراه مناسبا لحماية حدودها .

ومعد أن فشلت نداءاتنا المتكررة من أجل اتخاذ موقف أكثر تعقلا وضبطا للنفس من قبل جيراننا في التوصل الى أية نتيجة ايجابية ، وفي ظل ظروف تصاعد العدوان المسلح من الخارج ، كان على حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن تكرر بالحاح مطلبها السابق بالحصول على مساعدة عسكرية من الاتحاد السوفياتي .

وما كان يحدث ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية هو عدوان وفقاً لجميع التعريفات والتفسيرات الممكنة ، وأولاً وقبل كل شيء وفقاً للتعريف الذي وضعته الجمعية العامة للعدوان . فقد أعلنت الجمعية العامة في المادة ٣ من مرفق القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ ما يلي :

" تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية ، سواءً باعلان حرب أو بدونه "

" ارسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة " .
(القرار ٣٣١٤ (د - ٢٩) المرفق)

ومن الحقوق المعترف بها عالمياً لكل أمة ، أن تدافع عن نفسها بشكل منفرد أو جماعي في مواجهة العدوان الخارجي .

ان قرارنا بطلب المساعدة والحصول عليها ، كان ولا يزال ، متمشياً بالكامل مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ومع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومع المبدأ الخامس لمؤتمر باندونغ لعام ١٩٥٥ ، ومع المادة ٤ من المعاهدة الثنائية للصدقة وحسن الجوار والتعاون الموقعة بين افغانستان والاتحاد السوفياتي في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ .

وعشرات القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مبادئ القانون الدولي تصف أعمال التدخل المسلح ضد افغانستان بأنها عمل عدواني ، وبالتالي فهي أعمال غير جائزة ولا يمكن السكوت عليها .

واعترفت قرارات الأمم المتحدة بالمثل بالحق في طلب المساعدة لمواجهة أي عدوان ، وأكدت هذا الحق وعلى سبيل المثال يشير قرار مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ آذار / مارس ١٩٧٦ بصفة خاصة الى :

" الحق الطبيعي والقانوني لكل دولة ، لدى ممارستها لسيادتها ، في أن تطلب المساعدة من أية دولة أخرى أو مجموعة من الدول " . (قرار مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦) الفقرة ٤)

لقد وصفت أعلى السلطات في جمهورية افغانستان الديمقراطية والاتحاد السوفياتي الطبيعية الأخوية للمساعدة العسكرية السوفياتية لافغانستان . وقد لا تكون هناك حاجة فيما بعد لهذه المساعدات اذا زالت الأسباب التي دعت اليها ومتى قدمت ضمانات دولية سليمة يعتمد عليها بأن هذه الأسباب لن تظهر من جديد .

ان اعداء شعبنا لم يوقفوا تدخلهم العسكري في شؤوننا الداخلية ، بل انهم وسعوا على نطاق كبير أبعاد هذا التدخل حتى أصبح حربا شاملة غير معلنة وصفتها صحيفة " واشنطن بوست " في عدد ها الصادر في ٧ شباط / فبراير ١٩٨٥ بأنها " أصبحت حربا مستمرة " .

ونشرت صحيفة " لوس أنجلوس تايمز " في عدد ها الصادر في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ما يلي :

" قوات العصابات . . . تنتقل بين القرى في افغانستان ومخيمات اللاجئين . . . في باكستان " .

ونشرت صحيفة " نيويورك تايمز " في عدد ها الصادر في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ما يلي :

" تم تخصيص ٢٨٠ مليوناً من الدولارات لتقديم مساعدات عسكرية سرية للمتمردين الأفغان في هذه السنة المالية . . . وستستخدم الدولارات الأمريكية في شراء أسلحة معظمها سوفياتية الصنع من بلدان مثل الصين ومصر واسرائيل . . . ثم تسلم هذه الاسلحة في الموانئ الباكستانية . وفي هذه المرحلة وباتفاق بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وباكستان يجرى نقل هذه الامدادات ووضعها تحت السيطرة الباكستانية لتسليمها الى قادة التمرد الافغاني في بشاور وبيرها . ويكون على هؤلاء بدورهم أن ينقلوا هذه الاسلحة الى رجال العصابات . . . "

وبينما ذكرت مجلة " تايم " في عدد ها الصادر في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ أنه :

" لم يعد سرا ان وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تقدم الأسلحة والامدادات الى المقاتلين في افغانستان "

فانها تكشف الستار عن ان أموالا جديدة تم تخصيصها لهذا الغرض :

" تزيد عن عشرة أضعاف مبلغ الـ ٢٤ مليون دولار التي انفقت فسي

العام الماضي على عمليات نيكاراغوا " .

وأكدت شبكة الاذاعة التليفزيونية الامريكية العامة كذلك انه تم اعتماد ٢٨٠ مليوناً من الدولارات لعام ١٩٨٥ وحددت القيمة الاجمالية للمساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الى المناهضين للثورة ، والتي تتدفق عن طريق باكستان بحوالي ٦٠٠ مليون من الدولارات منذ ١٩٧٩ . كما أن فورون همفري عضو مجلس الشيوخ الامريكي الذي ظهر في هذا البرنامج الذي أذيع في ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ سلم مرارا بما يلي :

" لقد زدنا الاعتمادات عاما بعد عام . . . وانفقنا المئات والمئات

من ملايين الدولارات " .

ونشرت صحيفة " واشنطن بوست " في عددها الصادر في ١٣ كانون الثاني /

يناير ١٩٨٥ ما يلي :

" زادت المساعدات السرية التي تقدمها وكالة المخابرات المركزية

الامريكية الى العتمردين . . . في افغانستان بحيث أصبحت أكبر عملية سرية

امريكية منذ فترة حرب فيتنام . . . وان قيمة هذه المساعدة تصل الى

٨٠ في المائة من جملة الانفاق السنوي لوكالة الاستخبارات المركزية على

العمليات السرية . . . وبالإضافة الى ذلك من المتوقع أن تقدم ثلاثة بلدان

أخرى في الشرق الأوسط وآسيا ٢٠٠ مليون من الدولارات . وبهذه الأموال

يقتررب مجموع المساعدة السنوية للتمردين الافغان من ٥٠٠ مليون دولار . . . "

وتستطرد الصحيفة قائلة :

" هناك مناقشة تفيد ان العتمردين يمكن أن يستعملوا ٦٠٠ مليون

دولار في السنة المالية المقبلة . . . وبحلول نهاية السنة من المتوقع أن يكون

برنامج الولايات المتحدة الذي يقدم الأسلحة والذخائر والملابس والامدادات

الطبية والأموال اللازمة للغذاء ، قد وفر احتياجات ما بين ٢٠٠ . . .

و . . . ٣٠٠ من العتمردين الذين يحملون لفترة من الوقت أو طول الوقت " .

وتلقي صحيفة " واشنطن بوست " في عددها الصادر في ٧ شباط / فبراير ١٩٨٥ المزيد من الضوء على أساليب الامداد بالأسلحة في هذه الحرب غير المعلنة ، فتقول مايلي :

" يرفض قادة رجال العصابات مناقشة تفاصيل سلسلة العمليات التي تؤدي الى تدفق امدادات كافية للبقاء على قوات من العتمردين تبلغ حوالي ٢٠٠ شخص يعملون بعض الوقت أو طول الوقت . ولكن مصادر المخابرات الامريكية وصفت هذه السلسلة بأنها خليط من الوسطاء يقومون بالاتصالات المباشرة مع الحكومة الامريكية ومنفيون افغان تدربهم وكالة المخابرات الامريكية المركزية وتزودهم ببنادق من طراز ايه - كيه - ٧ و مدافع مورتر ، وقنابل يدوية ، وصواريخ أرض جو ، وأسلحة أخرى ، سوفياتية الصنع عن طريق شرائها من مصر والصين واسرائيل ، ثم اعادة وضعها في حاويات تشحن الى باكستان من مختلف دول الخليج الفارسي " .

وتستطرد الصحيفة قائلة :

" ان الوكلاء الباكستانيين في كراتشي وغيرها من نقاط الدخول يتعقبون هذه الشحنات حتى تخرج من الجمارك ثم يشحنونها الى مستودعات التوزيع في بلوخستان ومناطق الحدود الشمالية الغربية . وباكستان مطلقة اليد تماما في التصرف في هذه الشحنات " .

وترسل بعض أنواع الأسلحة من الولايات المتحدة نفسها . وقد وصفت صحيفة " كريستيان ساينس مونيتور " الصادرة في ١٨ آذار / مارس ١٩٨٥ احدى هذه الشحنات فقالت ما يلي :

" على مقربة من شاغاي ، وهي مدينة على الحدود بين بلوخستان وأفغانستان ، تجمع في نهاية الشهر الماضي ٢٠ رجلا وفدوا من أنحاء مختلفة لاستلام مجموعة من البنادق عديمة الارتداد والقنابل اليدوية والالغام التي عبرت ثلاث قارات على مدى ١٨ يوما " .

فقد بدأت رحلتها من غرب فرجينيا ثم نقلت بالطائرات الى العانيا الغربية وشحنت بحرا من عمان الى ساحل مكران في بلوخرستان . . . وكانت هذه الصناديق الصلب جزءا من برنامج امريكي يتزايد بسرعة للدعم السرى للمجاهدين الافغان . . . انها اكبر عملية تقوم بها وكالة المخابرات المركزية الامريكية منذ سنوات فبيت نام . . . ويجرى تسليم الشحنات الى قادة المجاهدين بمعدل شحنة كل خمسة أو ستة أيام . . . ويقال ان هذا البرنامج ينفذه بالكامل مجموعة من ١٠٠ شخص من المنفيين الافغان الذين قامت بتدريبهم وكالة المخابرات المركزية الامريكية والذين يمارسون عملهم من خلال شركات النقل ووكالات السفر والمنظمات الاسلامية في الشرق الأوسط والخليج الفارسي . وقد اتقنوا فن اخفاء الاسلحة في الحاويات التي تحمل بطاقات معدات الكترونية وآلات خياطة وأسمدة وأجهزة تليفزيون . . . " .

ويستمر الاقتباس :

" وقد ارتفع عدد السفن في كراتشي ارتفاعا كبيرا [منذ عام ١٩٧٩] فبعد أن كان ٢٣٧ ٣ سفينة زاد الى أكثر من ٥٠٠ سفينة في السنة الماضية وحدها . وبأتي نصف شحنات هذه السفن تقريبا من المملكة العربية السعودية والخليج . ووفقا لما ذكره المسؤولون في كراتشي ، فان أى شيء تكتب عليه عبارة " خاص " أو " مساعدة انسانية " . . . تعطى له الأولوية في التسليم . وهو لا يفتح وينقل فورا الى المركبات العسكرية الباكستانية . ثم تتولى وحدات التموين الوطنية ، التابعة للجيش نقلها على الطريق الصعب من كراتشي الى بشاور أو الى حدود بلوخستان الطليحة بالثغرات . ويقال ان هذه الوحدات نقلت بنادق سوفياتية الصنع آيه كيه ٤٧ ومدافع المورتير وقذائف أرض جو ، ومدافع البازوكا ، والقنابل اليدوية . وتقول مصادر موثوق بها أن المورد من الرئيسيين الثلاثة الذين يشتري منهم الأمريكيون هم مصر والصين واسرائيل . "

وقد وصفت جريدة " نيويورك تايمز " دخول مراسل على نحو غير شرعي الى أفغانستان مع مجموعة من المناهضين للثورة ، في عدد ها الصادر في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٥ على النحو التالي :

" كيف تدخل الى أفغانستان ؟ أولا لابد أن تشتري حصانا . هناك تفاصيل جدئية ، بطبيعة الحال ، مثل ترتيب صفقة للزيارة مع أحد الأحزاب [المعادية لأفغانستان] التي تتمركز في بشاور . . . ثم تنتظر حتى يكون لدى هذا الفريق قوة كبيرة من الرجال المسلحين ذاهبين الى هناك . عندئذ تضفي معهم كضيف مكرم ومعزز ، يصاحبك الحراس ليل نهار " .

وفي مقال عنوانه " خط الامداد الأفغاني " صدر في نفس العدد من صحيفة

" نيويورك تايمز " ، كتب آرثر بونر :

" ان الطرق الموجودة في الشمال من باكستان والمؤدية الى أفغانستان تعج بالرجال الذين يحملون . . . أحزمة الذخائر ويقودون البغال والحمير والجمال محملة بالأسلحة والذخائر . ويمرون برجال غير مسلحين ، في مجموعات

تتراوح بين ٣٠ الى ما يقرب من ١٠٠ يسيرون نحو الجنوب ليلتقوا التدريبيين والامدادات . . . وتحمل القاذبة أسلحة ، وصلت منذ آمد قريب الى باكستان . وقد أمضى حوالي ٧٠٠ من الرجال من . . . أحد الأحزاب الرئيسية ذات المقارم الرئيسية في . . . بشاور شهر الشتاء في الراحة والتدريب في باكستان . . . وكان كثير من الرجال يحطون على ظهورهم البنادق الآلية من طراز كلاشينكوف ، والمدافع المضادة للدبابات التي تحمل على الكتف ، وعددا كبيرا من الاكغام الصينية المضادة للمركبات أو الصناديق الطيئة بالذخائر .

" وكانت الحيوانات محملة بمزيد من الذخائر والمدافع الرشاشة الخفيفة . . . وترسل المجموعات التالية بحيث يكون بين الواحدة والأخرى فاصل زمني لمدة أيام أو أسابيع ، وتستعمل مزيدا من الحيوانات لحمل امدادات أكبر ، ومن بينها القذائف المتقدمة أرض - أرض - جو . "

ومع كل يوم يمر ، تخصص مجال إضافية لزيادة اشغال نيران الحرب غير المعلنة . وقد كشف في ١٠ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ عن طريق جريدة " نيويورك تايمز " أن الكونغرس الأمريكي :

" اعتد سرا حوالي ٢٥٠ مليون دولار كمعونة عسكرية سرية إضافية للمتطرفين . . . في افغانستان . . . وقد قال مصدر من صادر مجلس الشيوخ ان هذه الأموال سوف تنفق لشراء كميات هائلة من الذخائر ، والأسلحة الصغيرة ، والأسلحة للدفاع ضد طائرات الهيلوكبتر . . . وسوف تصل هذه الأموال الى المتطرفين الأفغان عن طريق وكالة المخابرات المركزية . "

وقد تاكد هذا النبأ بعد ذلك من مصادر كثيرة . ومع ذلك تحاول الولايات المتحدة وباكستان جاهدين خداع المجتمع الدولي بزعمهما أنه لا علاقة لهما بالحرب غير المعلنة ضد افغانستان . وقد سخر من مثل هذه المزاعم المسؤولون الطمون بمجريات الأمور في الحكومة الأمريكية والنظام العسكري الباكستاني أنفسهم . وقد ظهرت الآلاف من الأنباء في أجهزة الاعلام الدولية تكشف عن مشاركة الولايات المتحدة وباكستان على نحو شامل و مباشر ليس فقط في تقديم المزيد من الأسلحة الى مرتزقتهم ولكن أيضا بتقديم الأسلحة المتطورة والمتقدمة للغاية .

وفي حديث صحفي نشر في العدد الصادر في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ من جريدة "واشنطن بوست" قال كلارينس لونج، عضو الكونغرس الأمريكي السابق عن ولاية ميريلاند، انه خلال رحلته في آب/أغسطس ١٩٨٣ الى مخيمات المناهضين للشويرة في باكستان :

"وافق [الجنرال] ضياء على أن المتطرفين يجب أن يحصلوا على أسلحة متطورة مضادة للطائرات . . . وقال لونج ان ضياء اقترح مدفعا جديدا وحدد اسمه. ولو كان هذا المدفع أمريكي الصنع فان السوفيات سوف يعرفون أنه ورد عن طريق باكستان وهو [ضياء] لا يريد ذلك . واقترح الحصول على مدافع [مصنوعة في بلاد اجنبية] . . . وقد كان يرغب تماما في المخاطرة مادام من غير الممكن معرفة أنها وردت عن طريق باكستان ."

ويمكن أن نستمر في اقتباس عشرات ومئات من المصادر الأخرى التي كشفت عن كثافة الحرب الابريالية القدرة، حرب الرجعية والهيمنة بكل أبعادها . إلا أنه اذا كانت الحقائق قهية، وهذا ما نرجوه، فان ما ذكرناه بايجاز اليوم يكفي لأن يجعلنا نخلص الى أن هناك عدوانا ارتكب ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية وأنه تم تصعيد هذا العدوان بحيث أصبح حربا قدرة غير معلنة، ذات حجم مخيف . وأسباب التحالف غير المقدس بين هذه القوة الشريرة واضحة تماما . فان دعاة الحرب في واشنطن يريدون تحويل باكستان الى رجل شرطة اقليمي وحارس لمصالحهم الابريالية . وهم يريدون أن يحولوا باكستان الى نقطة انطلاق للعدوان والتدخل ضد البلدان المجاورة والى حلقة في سلسلتهم الاستراتيجية لتطويق الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية والتقدمة الأخرى . وكما أعلنت مجلة "يواس نيوز آند ويرلد ريبورت" في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ :

"ان باكستان والولايات المتحدة رغم كل ما بينهما من مشاكل تحتاج كل منهما الى الأخرى . فان واشنطن تطلب حليفا على جناح الاتحاد السوفياتي الجنوبي في منطقة جنوب شرقي آسيا الاستراتيجية . وتعتمد باكستان على برنامج للمساعدة الاقتصادية العسكرية الأمريكية يمتد على خمس سنوات ويصل الى ٣٢ بليون دولار . . . ويجرى تزويدها بمئات من دبابت ام - ٤٨ وقطع المدفعية

و . . . وطائرات الهيلوكبتر من طراز كوبرا . . . وتم طلب ٤٠ من المقاتلات
 ف - ١٦ . . . وقذائف سايد وايندر وستينغر " .
 ووفقا لمعلومات موثوق بها ، تم عقد صفقة جديدة لتزويد باكستان في المستقبل
 القريب بمبالغ أكبر وكميات أكبر من الأسلحة ، تصل في مجموعها الى ٣ مليون دولار .
 ان السخاء والسرعة التي تسلم بها الولايات المتحدة النظام العسكري لباكستان
 تسليحا كاملا قد آثارت القلق العميق في منطقتنا . ونظرا لأن لنا تجربة مريرة بالسلك
 العدواني والتآمرى الذى اتبعته كل الأنظمة العسكرية في التاريخ القصير منذ وجود باكستان ،
 في أن هذه المخاوف والمشاكل لدى شعوب منطقتنا لها ما يبررها تماما . ومن الواضح
 أن اتجاه باكستان نحو العسكرية ، بما في ذلك تطلعاتها الخطرة للحصول على القنبلة
 النووية ، لا يتفق على الاطلاق مع الحاجات الدفاعية المشروعة لذلك البلد . ولا يمثل
 هذا تهديدا متزايدا لأن أفغانستان فقط ولكن أيضا لاستقرار وأمن المنطقة بأسرها .
 ويحصل النظام العسكري في باكستان ، فضلا عن الأسلحة والطل والدعم السياسي من
 مهيديه ، على بعض الفوائد الأخرى من استمرار الحالة الراهنة في جنوب غربي آسيا .
 وقد ذكرت مجلة " نيو سبيكتيفر " في عدد ها رقم ٣ لعام ١٩٨٥ ما يلي :
 " لقد استعمل نظام ضياء على نحو مستمر المتمرد بين الأفغان المدربين
 جيدا والمجهزين جيدا ، المتمركزين على الأراضي الباكستانية ، لارهاب
 معارضييه السياسيين في مناطق الحدود الشمالية الغربية واقليم بلوخستان . وفي
 الآونة الأخيرة وردت تقارير بأنه استخدم مرتزقة الأفغان في [منطقة] السند أيضا .
 وقد حدثت زيادة في عدد الذين يمارسون نشاطا سياسيا الذين يموتون ، برصاص
 طائشة ، أو بسبب الحوادث " .
 وفي الآونة الأخيرة انتقلت حكومة الولايات المتحدة من سياسة المشاركة السرية في
 الحرب الى المشاركة المكشوفة . وقد جاء في " فورين ريبورت " الذى تنشره مجلة
 " الايكونوميست " في لندن في العدد الصادر في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ :

" ان المسؤولين في حكومة ريغان يشعرون بالسأم من الشكاوى التي تتردد بأن الولايات المتحدة لا تساعد الفدائيين الأفغان على نحو كاف . وهم يزعمون أن باكستان والصين والحكومات العربية تنسب الفضل لنفسها في المعونة التي يقدمها الأمريكيون . وهم يقولون ان وقت اخفاء الحقائق قد انتهى " .

واتساقا مع هذا التغيير في السياسة ، بدأت الولايات المتحدة في تدريب الأفغان المناهضين للثورة في قواعد عسكرية داخل الولايات المتحدة ذاتها . ووفقا لنفس العدد من " فورين ريبورت " :

" انيطت بالجيش الامريكى مهمة تحسين كفاءة وتسليح قوات مختارة من رجال حرب العصابات الأفغان وقد وضع برنامج خاص للمتطوعين الأفغان في قواعد عسكرية في الولايات المتحدة . وعملية جمع العناصر لهذا البرنامج مستمرة . ويركز الساعون وراء المواهب الأفغانية من هذا الخريف على رجال العصابات الأفغان واللاجئين في باكستان . وهم يبحثون عن الشباب المتعلم وخريجي المدارس في أفغانستان أو الطلبة السابقين الذين لديهم القدرة على تفهم الأسلحة المعقدة والهدف هو تشكيل مجموعات صغيرة متنقلة من الكوماندوز ويبحث الأمريكيون امكانية توصيل الأسلحة عن طريق الاسقاط الجوى داخل أفغانستان على الحدود الضيقة بين الصين وأفغانستان " .

وبتدفق ما قيمته الف مليون دولار من الأسلحة والامدادات الأخرى سنويا في الحرب غير المعانة التي يشنها اعداؤنا ضد أفغانستان . وبالتغيير في سياسة الولايات المتحدة نحو مشاركة اكثر اتساعا ومباشرة في الحرب ، اكتست الحالة في جنوب غرب اسيا بعدا نوعيا جديدا خطيرا . وقد دمر مجرموهم ومرتزقتهم بالفعل - باستخدام ارقام مقربة الى اقرب عشرة - . . . ٢ مدرسة و ١٣٠ مستشفى ومركز صحي ، و ٥٠٠ مسجد واكثر من ٩٠٠ جمعية تعاونية و ١٤٠٠٠ كيلو متر من خطوط الكهرباء والتليفون ، وقتلوا . . . ٢٠٠ مدرس واكثر من ٢٠٠ من رجال الدين في أفغانستان . واجمالى الضرر الذى اصاب اقتصادنا الوطني يصل الى ٣٥ بليوناً بعملة أفغانستان - أى ثلاثة ارباع كل استثمارات الدولة في قطاع الاقتصاد في العشرين عاما الماضية .

ولكن دعوني اعلن انه لا شيء يمكن ان يؤثر على تصميم شعبنا وحكومتنا على
 المضي بقوة في اطار اقصى امكانياتهما والامكانيات المتاحة من مصادر صديقة ، في
 تدعيم الثورة وتنفيذ الخطط الاجتماعية الاقتصادية من اجل التغلب على تراث الماضي
 المشين وعلاج الدمار الذي اصاب اقتصادنا بسبب الحرب الامبريالية الرجعية . ان
 نجاحات شعبنا في هذه المجالات تثير الاعجاب اكثر من أى وقت مضى في تاريخنا .
 وعلى الجبهة السياسية ، اكتسب الحزب الديمقراطي الشعبي لافغانستان ثقة
 جميع الشعب العامل في البلد باعتباره القوة السياسية القائدة لشعبنا .
 ان الجبهة الوطنية التي هي رمز الوحدة الوطنية لكل القوى التقدمية
 والديمقراطية والوطنية في افغانستان ، تحظى بالتأييد الكامل للشعب من كل مناحي
 الحياة . وتضم هذه الجبهة في الوقت الحالي أكثر من ٧٠٠ . . . من الأعضاء فرادى
 وفي شكل مجموعات ، تضم الحزب الديمقراطي الشعبي في افغانستان ، وجميع المنظمات
 الجماهيرية الاجتماعية مثل نقابات العمال والمنظمات الديمقراطية للشباب الافغاني
 والنساء وتعاونيات الفلاحين ونقابات الكتاب والشعراء والصحفيين ومجالس علماء الدين
 وآلاف من الشخصيات الاجتماعية التي تمثل جميع فئات المجتمع الافغاني .
 وقد سجل الشعب الافغاني انتصارا كبيرا بانعقاد الجمعية الوطنية " لويجا
 جيرغا " في نيسان / ابريل ١٩٨٥ التي تشكل الهيئة العليا لصنع القرار في بلدى .
 فالجمعية الوطنية - التي تضم ١٧٩٦ ممثلا من ممثلي الشعب المنتخبين انتخابا
 ديمقراطيا ، يمثلون جميع القطاعات الاجتماعية للسكان - اتخذت واعتمدت قرارات مصيرية
 تتعلق بمستقبل السياسة الداخلية والخارجية لحكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية .
 والجمعية الوطنية التي تقر تماما السياسات الداخلية والخارجية للحزب والحكومة ، عبرت
 عن عرفانها للاتحاد السوفياتي لتقدمه كل جميع الوان المساعدة لافغانستان في مرحلة
 من اصعب مراحل تاريخها .
 وفي السنة الماضية ، في نفس الوقت تقريبا ، ابلغنا الجمعية العامة بالجهود
 التي تجرى بصدد صياغة واعتماد قانون يتعلق بانشاء الأجهزة المحلية لسلطة الدولة

والادارة . وبشعور من الارتياح والفخر نبلغ الجمعية اليوم ببداية الانتخابات لهذه الأجهزة المحلية على مستوى البلاد كلها . ويشهد تشكيل تلك الأجهزة في المناطق التي استكملت فيها عملية الانتخابات شهادة واضحة على الطبيعة التمثيلية للأجهزة المنتخبة وهى ديمقراطية الانتخابات . وسوف تضطلع هذه الأجهزة بدور حاسم فى عملية صنع القرار وفي ادارة شؤون الدولة في ظل ظروف من المشاركة الواسعة من جانب الشعب .

وثمة انجاز كبير تحقق في السنة الماضية ، ألا وهو اجتماع المجلس الأعلى للقوميات والقبائل في مناطق الحدود ، ذلك الاجتماع الذى شارك فيه ٣٧٠٠ ممثل من العشائر والقبائل والقوميات ، في جو من الديمقراطية ، لا لمناقشة الأمور التي تهمهم محليا وحدها وانما ايضا القضايا ذات الأهمية والأبعاد الوطنية . وكان مما اعتمده المجلس الأعلى قرارات تؤيد السياسة الداخلية والخارجية للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، وتعهد أعضاء المجلس بمنع المناهضين للثورة من استعمال اراضيهم في العدوان على شعب أفغانستان وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

ولقد شهد العام الماضي ايضا مشاركة شعبية متزايدة في أنشطة المنظمات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى .

وعلى الجبهة الاقتصادية ، كانت منجزات الحكومة الثورية مصدرا لأمل وتشجيع كبيرين . وعلى الرغم من الحرب المدمرة غير المعلنة والحصار الاقتصادي الفعلي من جانب الدول الامبريالية ، زاد اجمالي الناتج الوطني بنسبة ١١ في المائة واجمالي الناتج المحلي بنسبة ٤ في المائة بالمقارنة بأرقام عام ١٩٧٨ . وسجل الانتاج في قطاع الطاقة والتعدين زيادة مقدارها ١١٤ في المائة بالمقارنة بانتاج عام ١٩٧٨ . وزاد عدد مركبات النقل ٣٤ مرة وزادت كمية السلع المنقولة ٣٤ مرة . وفي القطاع الزراعي وقطاعي تربية الماشية والغابات ، سجل اجمالي الناتج زيادة مقدارها ٧٣

في المائة ، بينما سجلت التجارة الخارجية في نفس الفترة زيادة مقدارها مرة ونصف المرة . وزاد الاستثمار في قطاع التشييد بنسبة ١٦٩ في المائة وزادت إيرادات الدولة بنسبة ٨٤٤ في المائة .

وهذه المنجزات افادت على نحو مباشر السكان العاطلين في البلاد . وعلى سبيل المثال زادت مرتبات العمال في السنوات الخمس الماضية مرتين وزادت مرتبات المستوى الأدنى من موظفي الدولة بنسبة ٢٠ في المائة .

وفي حين ترجع منجزاتنا الاقتصادية اساسا الى السياسات السليمة التي تتبعها الحكومة وحماس شعبنا وعمله الجاد ، فان التعاون الكامل القائم على نكران الذات من جانب البلدان الصديقة وبصفة خاصة الاتحاد السوفياتي ذو أهمية قصوى . وعلى سبيل المثال فان أكثر من ٧٠ في المائة من المشاريع الكبيرة والمتوسطة الحجم انشئت بالفعل أو يجري انشاؤها بمساعدة اقتصادية وتقنية من الاتحاد السوفياتي . وناتج المنشآت الاقتصادية التي شيدت بمساعدة الاتحاد السوفياتي يمثل حوالي ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج الصناعي و ٧٥ في المائة من إجمالي الانتاج الصناعي للمقطاع العام للدولة .

وفي إطار الإصلاحات الديمقراطية في قطاعي الأراضي والمياه وزع ما يزيد على ٧٠ ألف هكتار من الأرض على ٣٢ ألف أسرة التي كانت لا تملك أرضا أو كانت تملك قطعة صغيرة جدا من الأرض . كما انشئت آلاف التعاونيات وعشرات المراكز الزراعية الآلية لتوفير الأسمدة والبذور والآلات والمشورة الفنية للفلاحين .

وقد تخرج حتى الآن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ أفغاني من أكثر من ٢٦٠٠٠ مركز لمحو الأمية منذ بدأت الثورة في جميع أرجاء البلاد . ومع المتوقع أن يتم القضاء على الأمية قضاة مبرما في جميع أنحاء باكستان بحلول عام ١٩٩٠ .
ومنذ انتصار الثورة تضاعف عدد الأطباء والأسرة في المستشفيات والصيدليات التي تديرها الدولة .

وتبرز توبة صلبة من بين هذه الحقائق كلها ارادة الشعب الأفغاني وتصميمه على النهي قدما بالحماس الثوري نحو اقامة مجتمع سلمي ومتقدم ومزدهر ونحو مستقبل مشرق وسعيد للجيل الجديد .

ومن الواضح أن نجاحاتنا في كل المجالات السالفة الذكر كان في الوسع أن تكون أكبر لولم تمتهلك الحرب القدرة غير المعلنة التي يشنها الأعداء جزءا كبيرا من اهتمامنا ومواردنا وامكانياتنا . وهذا هو بالتحديد أحد الأسباب الرئيسية التي تحمل حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية على السعي باخلاص من أجل ايجاد حل مبرر للحالة المحيطة بأفغانستان ، ومن أجل اقامة علاقات سلمية وودية مفيدة بصورة متبادلة بين بلدان المنطقة .
وتمشيا مع أبسط مبادئ المنطق فان أفضل وأسهل وسيلة للتخلص من الحالة السائدة هو القضاء على أسبابها . ولا بد أن يؤدي ذلك الى نتيجة واحدة لا غير ، انه اذا ما أريد حل مشكلة التوتر وعدم الاستقرار الراهنة في جنوب قري آسيا بالوسائل السلمية ، لا بد من وضع حد نهائي للتدخل المسلح ولجميع أشكال التدخل الأخرى في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية . وهذا بشكل لب المسألة ، وان لم تحل ، لا يمكن أن تكون هناك أي امكانية للتوصل الى تسوية شاملة للحالة في جنوب قري آسيا .

وتذكر الجمعية العامة أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية قد طرحت في أيار/مايو ١٩٨٠ وفي آب/أغسطس ١٩٨١ مجموعة من المقترحات التي تهدف بصورة واقعية الى تمهيد السبيل أمام تسوية جميع المشاكل التي أثرت على البيئة السياسية والأمنية في منطقتنا . ولعل الجمعية تذكر أيضا أنه ، بعد تلقي بعض الردود المبدئية الايجابية على هذه المقترحات من كبار القادة في باكستان ، لاقت دعواتنا المخلصة من أجل السلم آذانا صماء .

وفي الوقت نفسه ، ما انفك الأمين العام يقوم بجهود دبلوماسية تبعث على الاعجاب هدفها الأساسي هو جمع الأطراف على طاولة المفاوضات . والنظر الى موقف باكستان غير الثابت ورفضها المتعنت للدخول في مفاوضات مباشرة مع أفغانستان ، فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، انطلاقا من احساسها بالمسؤولية وجدتها فيما يتعلق بمطالبة المحادثات غير المباشرة والتقارية ، أقرت بأنه ينبغي الاستفادة من المساعي الحميدة وجهود الوساطة التي يبذلها ممثل الأمين العام ، السيد دياغو كوردوفيز ، لبدء العمل في المشاريع الأولية للصكوك المطلوبة بغية عقد المحادثات المباشرة في وقت مبكر والتوصل الى نتيجة مشرة في تلك المحادثات .

وبينما نعرب عن تقديرنا لمساعي الأمين العام ومثله ، نود أن نعبر عن رأينا الذي وصلنا اليه بعد دراسة متروية ، وهو أن المشاريع التي أعدت خلال مرحلة المحادثات غير المباشرة والتقارية توفر أساسا كافيا ومبررا للمفاوضات المباشرة دون مزيد من التأخير . وقد فهمنا في مرحلة من المراحل أن المتفاوضين قد وافقوا على مناقشة وثيقة رابعة حول العلاقات بين الصكوك المختلفة ، داخل اطار المفاوضات المباشرة . وقد أصيبت عملية المفاوضات بنكسة كبيرة عندما خرج الأطراف في المفاوضات على ذلك الاتفاق . وقد جاء هذا في الوقت الذي كان فيه نفس الطرف يؤجل بصورة تعسفية جولة سابقة من المفاوضات كانت مقررة بعد مشاورات مكثفة استمرت فترة طويلة من الزمن .

واذا كانت باكستان ترضخ حقا في أن يسود السلم والأوضاع الطبيعية علاقتها مع أفغانستان والمنطقة بأسرها ، فان المرء قد يتساءل هنا ، لماذا اذن تجد باكستان صعوبة في المفاوضات المباشرة ، التي من شأنها أن تحل خطوة هائلة نحو تطبيع العلاقات . ان الذريعة الزائفة التي ساقتها باكستان ، ذريعة عدم الاعتراف ، قد تخلصت الى الحد الذي أصبحت معه غير قادرة على اخفاء النوايا الحقيقية لباكستان .

وبصراحة ، فان جمهورية أفغانستان الديمقراطية سوف تعيش باعتراف أو دون اعتراف باكستان أو أي من حلفائها الامبرياليين المبالين الى الهيمنة والرجعيين . وعلى النقيض من بعض النظم الأخرى فان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تشعر بالفخر ان أنها تستمد

شرعيتها من الثورة الشعبية التي انطلقت شرارتها في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ومن الارادة الحرة لشعبنا ، التي تم التعبير عنها مرارا وتكرارا في مؤسسات ديمقراطية عريقة مثل الجمعية الوطنية ومجلس القوميات التي تمثل القبائل والقوميات وجبهة أرض الآباء الوطنية .

ان الشعب الأفغاني البطل لا يسعه إلا أن يعرب عن سخطه العميق لما تلجأ اليه بعض الدوائر الرجعية ان ترفع ، بصورة تنم عن النفاق والخبث ، شعار " تقرير المصير لأفغانستان " بينما لا يزال تقرير المصير مسألة تاريخية لم تحسم بعد في بلدان تلك الدوائر نفسها .

ان الثورة في أفغانستان هي دليل ناصح على ممارسة الشعب الأفغاني لحقه الثابت في تقرير المصير . ولا يمكن عكس اتجاهها أو قهرها . ولا يمكن لأي صيحة فوضائية عن تقرير المصير أن تغير حقيقة الثورة الأفغانية . وبالطبع فان شعبنا سوف يمضي قدما في تعضيد ثورته . أما الذين لا يريدون أن يفهموا هذا ويتعايشوا معه فسوف يضطرون الى ذلك بحكم حركة التاريخ التي لا تقهر .

والحقيقة أن باكستان ، كما يطلب اليها ساداتها الابراليون والميالون الى الهيمنة وغيرهم من القوى الرجعية ، تعمل على عرقلة التوصل الى تسوية مبكرة . فهناك أمثلة تاريخية عديدة على اجراء المفاوضات - حتى في التاريخ الحديث للعلاقات الدولية - بين أطراف لا يعترف أحدها بالآخر ، بل وتوقع الاتفاقات فيما بينها ، ومن الأمثلة على ذلك مفاوضات باريس بين جمهورية فييت نام الاشتراكية والولايات المتحدة ، وهناك أيضا مفاوضات وأرسوبين الصين والولايات المتحدة التي استمرت لسنوات قبل اقامة علاقات دبلوماسية رسمية بين البلدين .

وما ليس له قيمة أيضا في هذا الصدد ، دموع التماسيح التي يذرفها أعداء شعبنا على مصير ما يسمى باللاجئين الأفغان وسلامتهم وكرامتهم . ومن الصحيح أنه ليس هناك اذلال وعار للأفغاني الذي ولد حرا أكثر من العيش على الصدقة تحت رحمة الأجانب . بيد أن السلطات العسكرية الباكستانية ، ان تبالغ مبالغه كبيرة في الأرقام ، عن طريق التزوير والاختلاس ومضاعفة التسجيل مرتين أو ثلاث مرات وادراج البدو الرحل والسكان المحليين

كلاجئين ، لا تقوم بتجارة رابحة فحسب ، ولكنها أيضا تستخدم بصورة خسيسة هذه القضية لأغراض دعائية لهاكتان . ولهذا السبب فان هاكتان قد منعت نشر اعلان العفو العام الذي أصدره المجلس الثوري في أفغانستان الديمقراطية بين أوساط الهاربين الأفغان وأعاقت عودتهم ، عن طريق التهديدات المادية والحواجز السياسية والاقتصادية .

ولم يعد سرا أن الولايات المتحدة والصين هاكتان لا تريد حلا لهذه المسألة أو تبني التوصل الى تسوية للحالة الراهنة في جنوب غربي آسيا . لقد كتب سليخ هاريسون ، وهو عالم أمريكي واسع الاطلاع ، في مجلة " آسيان ويل ستريت جورنال ويكلي " الصادرة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ ما يلي :

" من الواضح بصورة متزايدة أن الولايات المتحدة تعمل كثيرا على الضغط العسكري دون أن تسعى في الوقت نفسه . . . الى حل توفيقي دبلوماسي . . . وطلاوة على ذلك ، فان حكومة ريفان بينما تتشدد بالكلام عن المفاوضات لم تبد أي حماس لجهود الوساطة . . . التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن أفغانستان . . . وان الولايات المتحدة بتصعيد ها للمساعدة وعدم تأييد ها لمشروع الأمم المتحدة ، أو تقديم يد عطي له ، فانها سوف تخسر ميزتها الدفاعية تدريجيا في الحرب ، وتكشف نفسها على نحو متزايد أمام الاتهام بأنها متواصل القتال حتى آخر أفغاني " .

ووفقا لما جاء في المجلة الأمريكية " نيشون " ، في عددها الصادر في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، فان :

" أمة محاولة للتفاوض بشأن ايجاد تسوية للحرب حتى الآن تجهزها الولايات المتحدة . . . ان المتشددين في واشنطن على استعداد ليقاتلوا الروس حتى آخر أفغاني ، ربما لكي يحصلوا على فوائد دعائية . . . لقد خربوا المحادثات . . . وكان الرد المهدي لباكستان . . . ايجابيا ، ثم تدخلت ادارة ريغان . . . ففقدت باكستان حماسها ازاء العطية الدبلوماسية في آخر لحظة في مواجهة عدم موافقة الولايات المتحدة والسعودية والصين . . . وقد عزت مصادر في الأمم المتحدة عدم احراز تقدم في المفاوضات الى واشنطن " .

ويمكن جمع أكدا من الشواهد لاثبات أن باكستان ومؤيديها المجرمين ليسوا مهتمين على الاطلاق بالتوصل الى تسوية سياسية تفاوضية للحالة الراهنة . بل على العكس من ذلك ، فانهم يبذلون كل ما في وسعهم ليمنعوا التوصل المبكر الى هذه التسوية . وما العمل الحالي الا مجرد خطوة في هذا الاتجاه .

ولا ينبغي أن يتوهم أحد أن هذا العمل العقيم في الجمعية العامة أو مشروع القرار الحالي يمكن أن يمثلا ضغطا على شعب وحكومة أفغانستان الثورية للتخلي عن طريقها المستقل المهدي . فأولئك الذين لديهم معرفة ولو بسيطة بتاريخنا يعرفون أن الشعب الأفغاني الذي يتمتع بعقيدة حرة وكبرياء لن يخضع لأية قوة مهما بلغت أو تشددت .

ان بابرار كارمال ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ، ورئيس المجلس الثوري في جمهورية أفغانستان الديمقراطية ، قد ذكر في حديث صحفي في الشهر الماضي مع صحيفة " المسلم " ، الباكستانية ، ما يلي :

" ان أفضل سبيل للتوصل الى حل للمشاكل المحيطة بأفغانستان يتمثل في المفاوضات المباشرة . . . ونرى أنه من الممكن التوصل الى تسوية سياسية . ولكن حسن النية والاخلاص والارادة السياسية أمور مطلوبة من أجل تحقيق ذلك . . . ونكرر مرة أخرى أنه فيما يتعلق بأفغانستان ، فاننا نرغب في اقامة علاقات طبيعية

ودية مع باكستان ومع الدول الأخرى المجاورة ، على أساس مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية ، وحسن الجوار والتعاون المتبادل المفيد لقد أعلنت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في مناسبات عديدة أنه في حالة الوفاء الكامل للتدخل الخارجي ، والحصول على ضمانات بعدم تكراره ، فإنها ستدخل في مفاوضات مع حكومة الاتحاد السوفياتي بشأن عودة القوات العسكرية المحدودة الموجودة في أفغانستان .

من أجل السلام والاستقرار في منطقتنا ، ومن أجل الصداقة بين شعوبنا ، ومن أجل صيانة التفاهات التي تم التوصل اليها بشق الأنفس في محادثات الجوار ، ومن أجل التوصل الى نتيجة ناجحة وسريعة لعملية المفاوضات ، فإننا نطالب ، باحساس قوى بالقلق والالاح ، أن تنهذ التكتيكات الأنانية والقصيرة النظر وأن تبدأ مفاوضات مباشرة وجها لوجه بغية إبرام جميع الصكوك اللازمة لتطبيع الحالة حول أفغانستان على أساس مبادئ القانون الدولي المقبولة عالميا . وهذا هو السبيل الوحيد الممكن ، بل والسبيل الأقصر والمنطقي صوب التوصل الى تسوية تفاوضية .

وأفضل سبيل يمكن لهذه الجمعية أن تساعد فيه على التوصل الى هذه التسوية يتمثل في أن تمنع استخدام الجمعية العامة لأغراض الدعاية .

ان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يرفض قاطعا الممارسة الحالية التي لا أساس لها ، وسيصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 . ولواعتمد هذا القرار ، فسيكون خاليا تماما من أي سلامة أخلاقية أو قانونية ، وبالتالي لن يكون له أي تأثير على حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية .

اننا نطالب جميع الوفود المحبة للسلام والمستقلة التفكير ، أن تتخذ موقفا واقعيًا وبناءً ، وأن تأخذ في اعتبارها الآثار السلبية للمناقشة الحالية والقرار المقبل على عطية المفاوضات وعلى خلق المناخ المفضي الى ايجاد تسوية .

السيد فيليب (لكمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) ؛ يشرفني أن أتكلم

باسم الدول الأعضاء العشر في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال .

للحرة السابعة ، تنظر الجمعية العامة في مسألة الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين .

ان التدخل العسكري الواسع النطاق الذي قام به الاتحاد السوفياتي في أفغانستان في عام ١٩٧٩ كان صدمة للمجتمع الدولي ، وهو لا يزال يمثل انتهاكا من أخطر الانتهاكات لميثاق الأمم المتحدة . وبهذا العمل من أعمال القوة ضد شعب بلد غير منحا من البلدان النامية ، قدم الاتحاد السوفياتي للعالم دليلا على عزمه على تحقيق أهدافه حتى لو تمسك عليه أن يلجأ الى الاستخدام المكثف والمستمر لقوته العسكرية .

واليوم ، بعد مرور ستة أعوام على الغزو ، لا يزال الاحتلال مستمرا ، بالرغم من رفض الأغلبية الساحقة في هذه الجمعية لمحاولة فرض نظام نُصّب بالقوة على الشعب الأفغاني . وعلاوة على ذلك ، فالقتال لا يزال على أشده والقمع يتزايد ، رغم قرارات الجمعية العامة التي تدعو الى احتلال عام وتطالب بالانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية وما يجاد تسوية تفاوضية من شأنها أن تجعل من الممكن استعادة استقلال أفغانستان ومركزها كبلد غير منحا وتمكين الشعب الأفغاني من ممارسة حقه في تقرير المصير ممارسة تامة والسماح للاجئين الأفغان بالعودة الى ديارهم في سلامة وكرامة .

وأخيرا ، لم تقتصر العطيات العسكرية على الأراضي الواقعة داخل حدود أفغانستان . فقد لاحظنا زيادة في عطيات تصف أراضي باكستان ، مما يشكل انتهاكا للسلامة الإقليمية لهذا البلد ، وتهديدا واضحا للسلم والاستقرار في المنطقة بأسرها . والدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال ، تدعو الى اداة كاملة لجميع هذه الأنشطة العسكرية .

ان الغزو والاحتلال السوفياتيين يشكلان بالنسبة للشعب الأفغاني محنة لم يسبق لها مثيل . وفي مواجهة القمع الوحشي والآلة العسكرية الحديثة والمتفوقة تفوقا كبيرا ، يقاوم الشعب الأفغاني بشجاعة تحت ظروف صعبة وتضحيات جمّة . ونحن ندعو بقوة الهجمات ، وخاصة الهجمات الجوية ، ضد السكان المدنيين ، كما ندعو الى تدمير القرى والهياكل الأساسية

الريفية والمحاصيل ، وأية أعمال أخرى يرتكبها المعتدى وتمثل انتهاكا للحقوق الأساسية لشعب يناضل في سبيل استعادة استقلاله وحرية . وهناك أنها مقلقة عن نقص المسواد الغذائية وسوء التغذية والارتفاع الكبير في نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة في المناطق الريفية في أفغانستان * .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد باسولي (هوركينا فاصو) .

وأدت الحالة داخل البلد بلجنة حقوق الانسان الى تعيين مقرر خاص .
وأحطنا علما بتقرير السيد ارماكورا الذى قدم في بداية السنة . ويؤكد التقرير قلقنا
العميق حول حالة حقوق الانسان في أفغانستان ، اذ أشار ، على وجه التحديد ،
الى حالات فقدان الأرواح ، وحالات السجن في ظروف ينعدم فيها احترام حقوق
الانسان ، وحالات تعذيب عديدة ، وحالات الاختفاء ، بل وحتى حالات استخدام
الغازات السامة . ومنتظر بتلief التقرير المرحلي الذى سيقدمه السيد ارماكورا في
القريب العاجل الى الجمعية العامة ونعتزم الاشتراك بنشاط في المناقشات التي
ستبدأ قريبا في اللجنة الثالثة بشأن هذا البند .

وليس ثمة برهان أكثر ايضاحا للمحن التي يعاني منها الشعب الأفغاني من
نزوح اللاجئين بأعداد هائلة الى البلدان المجاورة . والواقع أن ما يناهز ثلث
السكان الأفغان اضطروا الى الفرار من البلد . ويقدر عدد اللاجئين الأفغان في
الوقت الحاضر بأربعة ملايين يعيش حوالي ٣ ملايين منهم في باكستان وحدها . وهذا
التجمع من اللاجئين ، وهو أكبر تجمع في العالم ، يفرض عبئا ثقيلا على الموارد
المحددة للبلد المضيف . لقد قدم الاتحاد الاوروبي والدول الأعضاء فيه مساهمات
كبيرة لجهود الاغاثة الدولية وسنواصل توفير المساعدة مادام توفيرها ضروريا .

غير أن من الواضح أن كرم الضيافة والمساعدة السخية اللذين توفرهما
لللاجئين باكستان وبلدان أخرى من خلال المؤسسات الدولية ذات الصلة لا يخففان
الا وقتيا من معاناة ملايين البشر الذين شردوا من ديارهم . وبغية ايجاد الحل
المرضي لهذه المشكلة الانسانية الخطيرة يتعين تمكين اللاجئين من العودة الى
أراضيهم الأصلية بكرامة وسلامة . لكن هذا لن يتأتى بدون الحل السياسي الحقيقي
الذى يسمح لأفغانستان بأن تستعيد مركزها باعتبارها بلدا مستقلا غير منجأز
وللشعب الأفغاني بأن يمارس حقه في تقرير المصير . ويتطلب تطبيق هذه المبادئ
في المقام الأول الانسحاب الفوري للقوات الاجنبية - وفقا لقرارات الجمعية العامة .

ونعهد أية مقترحات للحل السياسي بقدر ما تكون مبنية على مبادئ قرارات
الأمم المتحدة ؛ ولهذا شجعنا المبادرات التي اتخذتها منظمة المؤتمر الاسلامي ،

ورحبنا بجهود حركة عدم الانحياز ، وأيدنا تأييدا تاما القرار ٣٥ / ٣٧ المؤرخ فـي ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ الذي أقر تعيين ممثل خاص للأمين العام يسخر مساعيه الحميدة للنهوض بالحل السلمي تمشيا مع أحكام ذلك القرار .

ونود أن نذكر أيضا باقتراح مجلس أوروبا في ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٨١ الداعي الى وقف التدخل الخارجي وتقديم الضمانات بمنع مثل هذا التدخل في المستقبل . ونحن نقف وراء ذلك الاقتراح ومستعدون لمناقشته بقدر استعدادنا لتأييد أية مبادرة ببناءة تساعد على الحل السياسي للنزاع .

وسنواصل باهتمام متابعة الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي السيد ديبغو كورد وفيز ، للتوصل الى تسوية سياسية في اطار الأمم المتحدة . ونلاحظ مع الارتياح أن التقرير الذي قدمناه الى الجمعية يبين انه تم احراز تقدم على الصعيد الفني في تطوير عدة صكوك دولية . وسنواصل تأييد جهود الوساطة ، ونتوقع تحقيق تقدم حقيقي مطرد ، خصوصا بشأن جدول زمني متفق عليه لانسحاب القوات السوفياتية . وما لم يحرز تقدم في ذلك المجال الذي يعتبر عنصرا أساسيا في أي حل ، لن يكون الاتحاد السوفياتي قد قدم المساهمة الايجابية الضرورية التي تتيح لتلك الجهود فرصة النجاح .

ان احتلال الاتحاد السوفياتي لأفغانستان يمثل تهديدا مستمرا للاستقرار في المنطقة وخطرا ماثلا على السلم والأمن الدوليين . وهذه المناقشة تؤكد الأهمية التي يواصل المجتمع الدولي ايلها لسألة أفغانستان ، كما تؤكد رفض الجمعية العامة قبول الأمر الواقع . ونحن واثقون من أن الجمعية ستؤكد مرة أخرى في هذه السنة ، عن طريق التصويت ، رغبتها الدائمة في الوصول الى حل سياسي حقيقي في أفغانستان .

السيدة كاور (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : للسنة

السادسة على التوالي تنظر الجمعية العامة في مسألة أفغانستان وما يترتب عليها من آثار على السلم والأمن الدوليين . والقليل من القضايا أثار هذا القدر من المناقشة

التي تسبب الفرقة . وقد باءت الجهود الرامية الى تهدئة الحالة بالفشل بسبب تبني آراء غير واقعية واتخاذ مواقف متشددة باستمرار . وهكذا لا نندعش من أن القرارات المنبثقة عن تلك الآراء والمواقف لم تسهم في ايجاد حل سياسي شامل .

أما نحن في الهند فاننا نرى أن الحالة المحيطة بنا أصبحت مشيرة للقلق بوجه خاص . ولدينا سبب خاص للشعور بالقلق لاننا نهتم اهتماما حيويا بأمن ذلك الجار الصديق واستقلاله وسيادته وحرمة أراضيه وعدم انحيازه . ان جذور الصداقة بسين شعبينا راسخة في أعماق التاريخ وفي المعطيات الجغرافية - السياسية وفي الثقافة والتجارة . وقلقنا للتطورات التي تمس أفغانستان والمنطقة برمتها تنبع من حقيقة أن أمتنا ومصالحنا الوطنية يتأثران بالتطورات التي تنتقص من أمن جيراننا في شبه القارة . ونرجو ألا تستغل الحالة لخدمة مآرب خارجية من قبل من يجدون مصلحة في استمرار التوترات وانعدام الاستقرار السائد هناك . وليس من شأن ادخال أسلحة متطورة حديثة وتغذية سباق للتسلح في المنطقة سوى زيادة تفاقم الحالة . فالنتيجة ستكون تبيد الموارد الاقتصادية النادرة لبلدان المنطقة على غير الأولويات الانمائية .

لقد ذكرت حكومة الهند مرارا وتكرارا اننا لن نتراجع قيد شعرة عن معارضتنا لوجود قوات اجنبية على أي تراب ، وبالتالي لا يسعنا أن نوافق ولا نوافق على أي نوع من التدخل في أي بلد . ان شعب أفغانستان شعب وراث خضارة مريقة كرس الشجاعة واحترام الذات معلما من معالم القومية الأفغانية . والشعب الأفغاني يجب أن يعطى مطلق الحرية في سعيه على درب التقدم الذي يلائم عبقريته ، ليتسنى له أن يساهم مساهمة فعالة في أمن بلاده وازدهارها وأمن المنطقة برمتها وازدهارها .

وفيما يتعلق بهذه الحالة رفعت الهند صوتها باستمرار منادية بالاعتدال . ولقد أكدنا بصورة مستمرة على الحاجة لمنع تصاعد التوتر في جنوب غربي آسيا وضرورة اتخاذ كافة الاجراءات لاختتام هذا التوتر . اننا لن نحقق أى شيء عن طريق الجدل أو باصدار الأحكام على الآخرين . ان ما نحتاجه بسرعة هو العمل على ايجاد تسوية سياسية قائمة على الحوار بين الأطراف المعنية مباشرة ، التي يعتبر تعاونها ضروريا لمنع زيادة خطورة الوضع . وينبغي لهذا النهج أن يتطلع الى تسوية محتملة تراعي جميع العناصر ذات الصلة بالحالة الراهنة . وينبغي لهذا الحل السياسي أن يستند قبل كل شيء على بعض العناصر المقبولة للأطراف ، وأهمها الوقف التام لجميع أعمال التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول ، ومعارضة وجود القوات الأجنبية في أى بلد ، وتقديم ضمانات كاملة وموثوق بها ضد جميع أشكال التدخل .

وفي مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، لاحظ رؤوساء الدول والحكومات بالقلق البالغ الحالة في جنوب شرقي آسيا ، واتفقوا على أن لها عواقب خطيرة على سلم المنطقة واستقرارها . واتفقوا على أن استمرار هذه الحالة يشكل آثارا خطيرة على السلم والأمن الدوليين . وفي هذا الاطار ، نظروا الى الحالة في أفغانستان بقلق بالغ . وكرروا النداء العاجل الصادر في مؤتمر وزراء الخارجية المعقود في نيودلهي في شباط/فبراير ١٩٨١ بايجاد تسوية سياسية تقوم على انسحاب القوات الأجنبية والاحترام التام لاستقلال افغانستان وسيادتها وسلامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز ، وعلى المراعاة الدقيقة لمبدأ عدم التدخل وعدم التداخل . كذلك أكدوا من جديد حق اللاجئين الأفغان في العودة الى ديارهم بأمان وكرامة ، ودعوا الى ايجاد حل سريع لهذه المشكلة الانسانية الكبيرة . وتحقيقا لهذه الغاية ، حثوا جميع من يهمهم الأمر على العمل لبلوغ هذه التسوية بما يكفل للشعب الأفغاني أن يقرر مصيره بنفسه يعيدا عن التدخل الخارجي ويمكن اللاجئين الأفغان من العودة الى ديارهم .

وأعرب رؤساء الدول والحكومات أيضا عن تقديرهم للجهود المخلصة التي تبذل لايجاد تسوية سياسية للحالة في أفغانستان ، وأيدوا الخطوات البناءة التي اتخذها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد . واعتبروا المناقشات التي تجرى عن طريق الأمين العام خطوة في الاتجاه الصحيح ، وحثوا على استمرارها بهدف تشجيع التوصل الى تسوية سياسية مبكرة للمشكلة بما يتفق مع مثل ومبادئ حركة بلدان عدم الانحياز . وطلبوا الى جميع الدول أن تمارس ضبط النفس لتفادي زيادة تعريض السلم والأمن في المنطقة للخطر ، وأن تتخذ الخطوات الكفيلة بايجاد الظروف المؤدية الى قيام علاقات مستقرة ومنسجمة بين دول المنطقة على أساس مبادئ عدم الانحياز في التعايش السلمي بين الدول واحترام سيادتها واستقلالها الوطني وسلامتها الإقليمية وعدم التداخل والتدخل في شؤونها الداخلية .

وان التوافق في الآراء بشأن جنوب غربي آسيا ، الذي تم التوصل اليه في قمة نيودلهي لايزال ساريا ، وأكد عليه مؤخرا من جديد المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في لواندا ، أنغولا ، في شهر أيلول /سبتمبر من هذا العام . وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء راجيف غاندي أمام كونغرس الولايات المتحدة في ١٣ حزيران /يونيه ١٩٨٥ فانه قال :

" ان أفغانستان وجنوب غربي آسيا ماثلتان في أذهاننا . والتدخل بأنواعه قد عرض للخطر استقرار المنطقة وأمنها وتقدمها . ونحن نعارض الوجود والضغط الأجنبيين . فكل واحد منهما يستخدم كمبرر للآخر . اننا نؤيد تسوية سياسية في أفغانستان تكفل سيادتها وسلامتها واستقلالها ومركزها غير المنحاز ، وتمكّن اللاجئين من العودة الى ديارهم بأمان وكرامة . وهذه التسوية لا يمكن أن تتأتى الا عن طريق الحوار وتوافق الرأي الواقعي فيما بين الأطراف المعنية مباشرة . وقد اتخذ الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة في هذا الاتجاه . ونحن نؤيد هذه المبادرة تأييدا تاما " .

لقد قرأنا باهتمام بالغ تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان الوارد في الوثيقة A/40/709. ويسعد وفد بلادى ملاحظه أن الأمين العام واصل بعزم جهوده الرامية الى تعزيز البحث عن حل سياسي . وقد ذكر الأمين العام :

"ان هناك اعتقادا متزايدا لدى كلا الجانبين بأن التوصل الى تسوية بالمفاوضات هو الاسلوب الممكن الوحيد لتحقيق السلم في افغانستان . فالسلم ، والتوصل الى درجة من المصالحة الوطنية يسمح نتيجة لها للشعب الأفغاني بأن يقرر مستقبله بنفسه ، لا يمكن تحقيقها بالوسائل العسكرية". (A/40/709 ، الفقرة ٢)

واننا نشني على جهود الأمين العام وجهود مثله الشخصي ، السيد ديبغو كورد وفيز ، الرامية الى ايجاد تسوية سياسية على أساس مجموعة من الصكوك تشمل على : اتفاق ثنائي بشأن عدم التدخل بأنواعه ، وعلان بشأن الضمانات الدولية ، واتفاق ثنائي بشأن العودة الطوعية للاجئين ، وصك يحدد أوجه الترابط بين الصكوك المذكورة آنفا ، وحل مسألة انسحاب الجيوش الأجنبية وفقا لاتفاق يبرم بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي .

وبشجعنا اذ نلاحظ أنه كان من الممكن عمليا خلال عام ١٩٨٥ ، في المحادثات عن قرب التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة ، استكمال صياغة مشروع اتفاقين ثنائيين ، بشأن مبادئ العلاقات المتبادلة ، لاسيما بشأن عدم التدخل بأنواعه ، والترتيبات الخاصة بعودة اللاجئين الطوعية . واننا نتوقع أن يتم قريبا الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه مؤخرا المحادثات عن قرب - بشأن مسألة اجراءات التفاوض - في جولتها الأخيرة . ومن شأن الحوار البناء بين الأطراف المعنية مباشرة أن يعطي دفعة للعملية الرامية الى ايجاد تسوية شاملة .

اننا نرى في النجاح المتواضع الذي أحرزه الأمين العام في جهوده الرامية الى ايجاد تسوية سياسية تأكيداً على صحة النهج الذي نادى به الهند منذ البداية .

ونأمل أن يبدي جميع المعنيين الارادة السياسية الضرورية والعزم الصادق على التوصل عن طريق التفاوض الى تسوية شاملة ترسي أسس تعزيز علاقات حسن الجوار والتعاون بين دول المنطقة وتعمل على تعزيز السلم والأمن الدوليين في تلك المنطقة .
وفي ظل هذه الخلفية ، كنا نتوقع من مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 أن يتحلوا في هذا العام بروح بناءة ومبدعة أكثر من العام السابق . ولكن للأسف ، فان مشروع القرار شبيه بمشروع القرار الذي اعتمد في السنة الماضية . وقد اختار مقدمو مشروع القرار ، كما حدث في السنوات السابقة ، أن يبرزوا جانباً واحداً من الحل الشامل بينما تجاهلوا الجوانب الأخرى ، التي لا تقل أهمية وتستحق دراسة جادة .

وهذا النهج التحيز والانتقائي من جانب الجمعية العامة لا يمكن ان يؤدي الى تعزيز سلطات الامين العام . ان اتخاذ قرار ، للمرة الثانية ، ترفضه بوضوح بعض البلدان المعنية مباشرة ، قد يسفر عن اثر عكسي . لذلك ، لا يستطيع وفدى تأييد مشروع القرار هذا . ونرى ان الحل الوحيد لهذه المشكلة يكمن في انتهاج سياسة تتوخى ضبط النفس والاعتدال ، واتباع نهج شامل . فذلك يشكل اطار الجهود التي يخطط بها الامين العام ، والتي نتمنى له كل النجاح فيها .

السيد ألبان - هولنديون (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بمناسبة

الاحتفال بالذكرى الاربعمائة لانشاء الامم المتحدة ، قال السيد ادوارد شغارنازي ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي مايلي :

" و مرة بعد مرة تعلمنا الحياة ان الانسان لا ينظر الى كرامته الخاصة بمعزل

عن كرامة شعبه . وعند ما يتعرض شعب للهوان ، فان العنصر المكون للشعب ، أي الفرد يتعرض للهوان بدوره ، ولا يمكن ان يكون هناك مهرر لحرمان بعض الشعوب من حقها في ان يكون لها وطن تحافظ فيه على جذورها التاريخية ، وفي اقامة دولتها الخاصة بها ومؤسساتها الوطنية الاساسية " . (A/40/PV.48 ، ص ٦٦)

تلك الكلمات ، التي اهدتها من كل قلبي ، تدعوني الى ان اتقدم ببعض التعقيبات بشأن مسألة افغانستان المطروحة حاليا على هذه الجمعية العامة .

لقد اتى خالقنا بالانسان الى هذا العالم وحباه حقوقا معينة - نسميها الان حقوق الانسان - تعينه على تحمل الصعاب وهو يشق طريقه على هذه الارض . ومن بين هذه الحقوق الحق في الحرية ، والحق في الوطن . ولقد تدارست الامم المتحدة هذين الحقين وكرستهما في وثيقتين اساسيتين من وثائقها ، وهما ميثاقها التأسيسي ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

والشعب الافغاني شعب من شعوب العالم التي دافعت دفاعا عنيدا ومريرا عن حريتها واستقلالها . لهذا منيت بالفشل جميع المحاولات التي استهدفت ، عبر القرون ، غزو ذلك البلد الذي يخوض نضالا اسطوريا للذود عن ارض آباءه واجداده .

وإذا كان هناك شعب ذاق الهوان ولكنه ظل شامخاً في مأساته العارضة ، فهو شعب أفغانستان . وعندما بدأ ان الدول العظمى نهذت استخدام القوة لقمع البلدان الصغيرة انهرت دولة عظمى ، بكل ما تملك من وسائل التكنولوجيا العسكرية العصرية ، لاخضاع هذا البلد الصغير عن طريق حرب لا نهاية لها .

ان مسألة الحالة في أفغانستان تكسي أهمية قصوى لهذه الجمعية ، نظراً لأنها تستثير ضمير المجتمع الدولي ، لان غزوات اتحاد السوفيياتي لذلك البلد ، واحتلاله المستمر له اصبح مصدر قلق متعاضم في العالم اجمع .
والحق ، لا يسع اي بلد ان يبذل غير مهال ، او الا يتخذ موقفاً جاداً وواضحاً في مواجهة هذا الانتهاك المباشر والصارخ للمبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

وفي شهر كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، في الكلمة امام مجلس الامن عندما كان ينظر في هذه المسألة ، قال ممثل كولومبيا في ذلك الوقت مايلي :

" ان بلادى ، تتمسك دوماً بمبدأ المساواة القانونية بين الدول ، ومبدأ عدم التدخل وليس بوسعنا ان نظل مكتوفي اليدين في مواجهة الاساءة التي تتكشف حالياً في ذلك البلد الصغير ، ولا يسعنا الا ان نعرب في هذا المجلس عن قلقنا العميق ازاء هذا الامر الواقع في أفغانستان . ونود ان نضم صوتنا ، بوصفنا بلداً نامياً ، الى الاصوات المعارضة الاخرى احتجاجاً على هذه المحاولة - التي لم يكن لها اي مبرر في عام ١٩٨٠ - للاستعاضة عن قواعد السلوك الدولي المتحضر ومبادئ ميثاق الامم المتحدة بهذه الانقفاضه الخاطفة لفرق المدرعات . ان شعوب العالم الثالث ، ولدان عدم الانحياز والدول العربية والا سلامية تشعر بالانزعاج الشديد ازاء النتائج الخطيرة التي قد تترتب على هذه المحاولة الرامية الى استرجاع للزمن الذي كان يتفاضي فيه عن الاستخدام السافر للقوة بل كان يعد ممارسة مشروعة في الحياة الدولية " . (S/PV.2186 ، ص ٣٧)

واليوم ، بعد ست سنوات ، نواجه حقيقة متسلة في ان قوات الغزو ما زالت هناك ، وأن المذابح اصبحت من الممارسات اليومية ، وأن عدد اللاجئين يزداد ، وأن القتال مستمر ، وأن ميثاق الام المتحدة ما زال موضع استخفاف ، وأن العدو ما زال يحل محل القانون ، وأن حرية الشعوب العزلاء واستقلالها صارا تحت رحمة اعمال القوة المسلحة . لقد قبل ، وحق ، ان مستقبل هذه المنظمة العالمية ونجاحها وتحقيق رسالتها النبيلة رهن بما تسهم به الدول الاعضاء ، على اساس احترامها الصارم للميثاق .

ولقد قال أحد الممثلين انه يتعين علينا ان نوجه اهتمام الجميع الى المشاكل التي تمنعنا من القول أن مقتضيات الميثاق ومبادئه يمثل لها امتثالا كاملا في كل مكان . واتساقا مع هذا الرأي ينبغي للدولة السوفياتية ان تستجيب للنداء العالمي الذي يطالبها بسحب قواتها من افغانستان والسماح لشعب ذلك البلد باختيار مصيره في حرية وديمقراطية .

لقد كانت نتيجة سنوات ست من التدخل العسكري ان لجأ ما يقرب من ثلث الشعب الافغاني الى البلدان المجاورين باكستان ويران . ففي باكستان هناك اكثر من ٣ ملايين لاجيء ، ويقال ان هناك ما يقرب من مليوني لاجيء في ايران . غير ان كبرياء الشعب الافغاني المستقل لم تهتز امام احتلال اكثر من ١١٨ .٠٠٠ جندي سوفياتي لبلاده . ولم يدفعه هذا الاحتلال الى التراجع عن مقاومته للسيطرة الاجنبية .

ما الذي تفعله الام المتحدة لتخفيف محنة ذلك الشعب الشهيد ؟ متى ينصفه الزمن ؟ ومتى يصبح قادرا على العودة الى وطنه ، الى ارض اجداده التي هي حق له ، الى دياره ، في امن وكرامة ؟ اننا على اقتناع بان لا يمكن أن تحل تلك المشاكل الآن الا بالاتفاق السياسي ، ونحن نؤيد هذه الفكرة تأييدا كاملا .

ويتابع بلدي باعجاب الجهود التي تبذلها باكستان لمساعدة اشقائها ، كما يقدر العمل الذي يبذل به مفوض الام المتحدة السامي لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الاحمر والهيئات الدولية الاخرى التي تضطلع بواجباتها بروح انسانية عالية .

ومن ناحية اخرى فقد اعترف تقرير السيد فليكس ايرماكورا المقرر الخاص المقدم الى لجنة حقوق الانسان في بداية العام الحالي بحدوث انتهاك لحقوق الانسان ، وورد ادلة واضحة على اعمال التعذيب والقصف العشوائي للاهالي المدنيين والمعاولات المتعمدة لتدمير الحقول والمحاصيل .

وفي محاولة لبسط النظام السوفياتي على افغانستان ارسل ما بين ١٥ الفا و ٢٠ ألفا من التلاميذ من المستوى الابتدائي حتى المستوى الجامعي الى الاتحاد السوفياتي . وقد وردت تفاصيل هذه الخطة في سلسلة مقالات كتبها كريستينا دي ماير وريتشارد برنشتاين ونشرت في آدار/مارس الماضي في كل من صحيفة كريستيان ساينس مونيتور" وصحيفة "نيويورك تايمز". وقد اعرب المجتمع الدولي عن قلقه ازاء استمرار الاحتلال العسكري السوفياتي لافغانستان في جميع المحافظات الدولية ومن بينها المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز في المؤتمر الذي عقدته على المستوى الوزاري في لواندا في ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اتخذت قرارات في هذا الصدد بالأغلبية الساحقة ابتداءً من دورتها الخامسة والثلاثين .

وقد قال رئيس جمهورية كولومبيا عندما تكلم في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ان التدخل الاجنبي الذي لا موجب له يهدد السلم ويثير الكراهية ويولد العنف . وعلى ذلك تجد بلادى من واجبها ان تؤكد ضرورة والحاح سحب القوات الاجنبية من اى مكان توجد فيه وحيثما تنتهك حق الشعوب في تقرير المصير .

ونكرر الاعراب عن اعتقادنا بأن الحوار وحده هو سبيل الوصول الى اتفاق سياسي تفاوضي في افغانستان . وتوضح القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة الطريق الذي ينبغي سلوكه لحل المشكلة .

وفند بلادى يقدر الجهود التي يبذلها الامين العام والجهود التي قام به ممثله الشخصي السيد دييغو كورد وفيز . ولا بد من انها الغزوا العسكري السوفياتي حتى يعود السلم والارضاء الطبيعية الى جميع شعوب جنوب غربي آسيا .

ونؤكد مرة أخرى لشعب أفغانستان الأعراب عن تضامننا واثقين من انه سيستعيد
في القريب العاجل استقلاله السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مضت

ست سنوات تقريبا على احتلال القوات الاجنبية لأفغانستان التي كانت تقليديا بلدا غير منحا
وقد اعربت الاغلبية الساحقة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة عن استنكارها الشديد
لهذا التدخل العسكري الاجنبي .

وسوف يبقى السلم الدولي املا بعيد المنال مادامت الدول القوية تلجأ الى استخدام
القوة والى ان تصبح حدود الدول الصغيرة حدودا آمنة والى ان يحترم حقها في السعي الي
الحرية وتقرير المصير واحتراما كاملا . وتعتقد النمسا اعتقادا راسخا انه لا يمكن كفاية امن الدول
الصغيرة والمتوسطة الا في مناخ دولي من السلم والاستقرار والتقدم . وقد اوجد ميثاق الأمم
المتحدة اطارا للسلوك المنظم والسلمي في العلاقات بين الدول بغض النظر عن حجمها . وفي
اعتقادنا ان التدخل العسكري المستمر في افغانستان يخرج على مبادئ السلوك هذه . ولا
يسعنا ان نلزم الصمت في مواجهة موقف كهذا .

والاضافة الى ما احدثه التدخل العسكري في افغانستان من معاناة بشرية فقد
اوجد وضعا محفوفًا بالأخطار واسهم في زيادة التوتر الدولي . وان استمرار التدخل العسكري
في ذلك البلد غير المنحاز لهو خروج على الاحترام الواجب لسيادة الدول واستقلالها
وسلامتها الاقليمية وعلى الالتزام بعدم استخدام القوة في العلاقات بين الدول .
ولذا ترى النمسا ، بل والمجتمع الدولي بأسره ، ان احتلال القوات الاجنبية
المستمر لافغانستان امر بالغ الخطورة . فالحالة في افغانستان لن تحل بالوسائل العسكرية
وانما يجب ان تحل بالوسائل السياسية وحدها .

ونحن ان نتداول في هذه الجمعية في الجوانب السياسية لسألة افغانستان
لا يجوز ان تغيب عنا نتائجها الانسانية . فقد اضطرت الملايين من الناس الى هجر مساكنهم
والاقامة في مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة . وينبغي الاندخرو سعا في المساهمة
في الوصول الى حل مكر لهذه المسألة .

وتعلن النمسا التزامها بتأييد اية مبادرة تهدف الى ايجاد حل دائم ومعتمد على الجادئ . ومستند الى القرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة . وقد اوضحت الجمعية العامة للام المتحدة مرارا وتكرارا العناصر التي يمكن ان يقوم عليها الحل السلمي والتفاوض وهي : انسحاب القوات الاجنبية على الفور ، وحق الشعب الافغاني في ان يختار حكومته ويقرر نظامه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ووضع ضمانات دولية لعدم التدخل والعودة الطوعية لجميع اللاجئين الافغانيين لسلم وكرامة . وتعتقد النمسا انه يمكن ويجب الوصول الى حل عادل يستند الى هذه العناصر .

وان النمسا لتقدر وتؤيد الجهود الدائبة التي يبذلها الامين العام ومثله الشخصي وكيل الامين العام السيد د بيفوكورد وفيز من اجل وضع عناصر لتسوية شاملة . ومن داعسي سرورنا ان نعلم ان بعض التقدم قد تحقق اثناء جولات المحادثات غير المباشرة الاخيرة التي دارت في جنيف . ونأمل ان تستمر قوة الاندفاع الحالية وان يمكن التوصل الى خاتمة ايجابية في المستقبل القريب . والنمسا تناشد جميع الاطراف المعنية ان تسهم في الوصول الى هذه النتيجة .

السيد أبو الحسن (الكويت) : لقد انتهت الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع احتفالاً بها بمرور أربعين عاماً على انشاء الأمم المتحدة، هذه الاحتفالات التي أريد لها أن تكون وقفة تأمل ومراجعة لمسيرة المنظمة الدولية في تحقيق أهداف ميثاقها، وترسيخ بنيان العلاقات الدولية لتقوم على العدالة، والسلام والمساواة، وسيادة القانون .

ولقد استمع وفد بلادي، وباهتمام شديد مع الوفود الأخرى، الى بيانات رؤساء الدول والحكومات والوفود التي ألقىت بهذه المناسبة، ولقد لمسنا بوضوح أن هناك اتفاقاً يكاد يكون اجماعياً بين الدول المشاركة على أن المشكلة الكبرى التي تواجه المنظمة الدولية، وتعكس بالتالي آثارها على العلاقات الدولية هي مشكلة عدم تنفيذ قرارات وتوصيات الأمم المتحدة، وعدم احترام القوى الرئيسية في أي نزاع للمبادئ الأساسية في الميثاق، التي ارتضاها المجتمع الدولي لتكون حكماً وهادياً في علاقاتها المشتركة . واذ ما بحثنا عن أي شاهد على ما نقول نجد، وبكل وضوح وسرعة، المشكلة الأفغانية تقف أمامنا، مثلاً حيثما ومتجدداً لمشكلة الأمم المتحدة، في عيدها الأربعين . وبالتالي، فإن الواجب يفرض علينا، وعلى القوى التي أولت الأمم المتحدة كل اهتمامها، وعلى رأسها تلك القوى العظمى صاحبة المسؤوليات الخاصة في حفظ الأمن والسلام الدوليين بحكم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن، التقيد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة، وألا تترك لمصالحها الذاتية، ولصراعاتها مع القوى المنافسة لها في الساحة الدولية، ولأطماعها الاستراتيجية، أن تبتلع في مسيرتها وسياساتها حقوق الدول والشعوب التي ناضلت من أجل تحقيقها، وعلى رأسها حق العيش بحرية وسلام ضمن نظام سياسي واقتصادي واجتماعي ارتضوه بمحض ارادتهم ودون أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي .

فللسنة السابعة على التوالي تتناول الجمعية العامة البند المتعلق بالحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . وللسنة السابعة على التوالي يجسد المجتمع الدولي بلسان الجمعية العامة للأمم المتحدة الرغبة الأكيدة في الوصول الى حل عادل وسلمي ومشرف لهذه الأزمة والعزم الأكيد على ذلك الوصول . لكن رغم ذلك، ورغم الجهود المشكورة والمتواصلة للأمين العام للأمم المتحدة ولمبعوثه الشخصي، لاتزال الأزمة مستمرة وامكانيات التسوية غير مؤكدة . وتتعلق الآمال هذه السنة

بالذات على الاجتماع المرتقب بين زعميي القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لعل اجتماعهما القادم في جنيف يمهّد الطريق لوضع نهاية سريعة لهذه الأزمة ويخلق المناخ المناسب للاتفاق على النقاط الشائكة والمستعصية في برنامج حل هذه الأزمة والتي دأب على مياغتها وبالتعاون مع أطراف النزاع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة والتي شرحها الأمين العام في تقريره القيم عن الحالة في أفغانستان الوارد في الوثيقة A/40/709 .

رغم أن الحالة في أفغانستان ليست بثورة التوتر الوحيدة في العالم فهي تعتبر في اعتقاد الكويت ظاهرة خطيرة في العلاقات الدولية تكررت بدرجة بدت تهدد صرح القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فما تم هناك من تدخل للقوات السوفياتية في الشؤون الداخلية لبلد مستقل وغير منحاز يعتبر ممارسة خطيرة في مجال العلاقات الدولية، حيث تتمثل في الاخلال بمبادئ الميثاق والقانون الدولي عن طريق تبرير التدخل المسلح بعد أن يكون قد أصبح حقيقة واقعة ، وذلك بالتعلل بأعذار سياسية وقانونية لا تحتمل الصدق ولا تتفق مع الواقع ولا تصمد له . وان الأخطار التي تطوى عليها تلك الممارسة تهدد في المقام الأول الدول الصغيرة والضعيفة لأن العزل الوحيد لهذه الدول هو القوة الاعتبارية لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ولا يمكن للكويت أن توافق على اساءة استخدام القوة بأي مبرر، أو تقبل هذا الأمر الواقع الذي خلف مآسي انسانية مثل تدفق ملايين اللاجئين الى الدول المجاورة لأفغانستان كما خلف مشاكل سياسية لا حصر لها مهما كان الدافع أو المبرر لذلك .

ان شعب الكويت ، الذي تربطه بالشعب الأفغاني المسلم والصديق أوثق الروابط وأقدمها ، ليرى ان هذا الشعب شعب شجاع يتصف بالكرامة والعزة ، وقد أظهر وطنيته الشديدة طوال تاريخه ، وناضل ضد أي تدخل في شؤونه ، ولن يكون التدخل العسكري لدولة أجنبية، مهما كانت قوتها ، قادرا على قمع المقاومة التي أظهرت بالفعل شجاعة ذلك الشعب وتصميمه على صون استقلال بلاده ووضعها غير المنحاز، ونحن على يقين من أن

أفغانستان مانسحاب القوات الأجنبية عن أراضيها ، وبعودة اللاجئين الأفغان الى ديارهم ، ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها ، ومن أى بلد كان ، ستتعيد وضعها كبلد مستقل غير منحاز ، وتتعاون تعاوناً مفيداً مع جيرانها دون استثناء لتجنيب هذه المنطقة الحساسة من العالم صراعات هي في غنى عنها ، ولتركز جهودها وطاقاتها لتنمية مقدراتها وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشعبها .

كما أن الكويت تكرر تقديرها العالي للدول المستضيفة للاجئين وعلى رأسها باكستان ، وللمساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول والهيئات المتخصصة لرفع بعض من معاناة اللاجئين الأفغان ، وتدعو المجتمع الدولي الى زيادة هذه المساعدات والى القيام بعمل دؤوب فردي وجماعي ، ومن خلال جميع المنظمات الدولية والإقليمية لتسهيل عودة اللاجئين الى وطنهم وذويهم .

في ختام كلمتي هذه ، أود أن أشير الى أن الأمين العام في تقريره عن الحالة في أفغانستان المعروف أماكم الآن ، قد وضع يده وبحكمة واقتدار على النبض الحقيقي للأزمة التي تعالجها حيث قال في الفقرة الخامسة عشرة من تقريره :

" . . . وفيما يتعلق أيضاً بالمسائل الموضوعية قيد البحث ، هناك مسألة الإرادة السياسية ، ويجب على كلا الطرفين أن يكفل أن يكون عزمه على إجراء المفاوضات بنجاح العنصر الغالب . واثني لعلى ثقة بأن الطرفين ، عند النظر في القرارات المطلوبة لذلك الغرض ، سيذكر أن المزايا البالغة التي ستجتم عن ايجاد تسوية فعالة بالنسبة لشعوب المنطقة " (A/40/709 ، الفقرة ١٥)

ان الكويت وهي تشارك الأمين العام خلاصته هذه ، لترجو من كل القوى الفاعلة في هذه الأزمة أن توفر الإرادة السياسية اللازمة لحلها ولضمان استقلال وحياد أفغانستان ، وعزتها وكرامة شعبها المسلم الصديق .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أقل من أسبوعين ووجه المجتمع الدولي من هذه القاعة ، رسالة واضحة أعلن فيها انه لن يوافق على أى انتهاك للسيادة والسلامة الاقليمية لأى من الدول الأعضاء . وأنا أقصد ، بطبيعة الحال ، القرار الذى اتخذته الجمعية العامة بأغلبية ساحقة المتعلق بالحالة في كمبوتشيا . وقد أظهر عند الأصوات بوضوح شديد - اذا كانت هناك حاجة الى هذا الايضاح - أن التدخل والاحتلال العسكريين الاجنبيين ، مهما كانت ذريعتهما هما أمر لا يمكن تبريره أو قبوله . وأنا أشير الى كمبوتشيا في هذه المناقشة نظرا لأوجه التشابه المؤسفة بينها وبين الحالة في أفغانستان . ففي أفغانستان مثلما هو الحال في كمبوتشيا نجد أن المبادئ المقدسة المتمثلة في سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الاقليمية ومذهب عدم التدخل ذهبت جميعا ادراج الرياح . وفي افغانستان مثلما في كمبوتشيا تطل علينا صورة قبيحة لدولة محتلة تسعى الى توسيع نطاق نفوذها ومزاياها من خلال التدخل العسكرى . وفي افغانستان مثلما في كمبوتشيا ، يتحمل مئات الآلاف من أبناء وبنات هذين البلدين الأبيين معاناة وآلاما يعجز عنها الوصف . وفي أفغانستان مثل كمبوتشيا يطالعا ذلك المشهد الذى يد مى القلوب والتمثل في سيل لا نهاية له من اللاجئين الذين يتدفقون على البلدان المجاورة . وفي أفغانستان ، مثلها في كمبوتشيا ، نشهد مقاومة ضارية لقوات الاحتلال الاجنبي . وفي كل من البلدين ، تهدد الحالة التى خلقتها قوات الاحتلال آفاق السلم والأمن فيما وراء حدودهما .

وفضلا عن أوجه التماثل هذه ، يرقب وفد بلادى التطورات في أفغانستان ببالغ القلق لسببين محددين هما : أولا أن أفغانستان شأنها شأن بلدى تقع في جنوبي آسيا وأى تغيير غير مؤات في الوضع السياسى الراهن في منطقتنا من شأنه أن يؤثر على بيئتها الأمنية ؛ ثانيا ان التورط المباشر من جانب دولة عظمى رئيسية ، تضطلع بمسؤولية خاصة في صون السلم والأمن الدوليين ولديها قدرة لا حدود لها على تدبيرهما ، يرفع بلا هوادة عتبة الخطر مع ما يترتب على ذلك من عواقب واسعة النطاق .

ومن ثم فان موقفنا ازاء الحالة في أفغانستان واضح للغاية . فكما أكدنا مرارا هنا وفي المحافل الدولية الأخرى ذات الصلة، نعارض بقوة سياسة التدخل والاحتلال الأجنبيين بغض النظر عن مصدرهما أو مكان وقوعهما . وتمشيا مع التزامنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فاننا نؤيد أيضا الفكرة القائلة بأن لكل البلدان - صغيرة كانت أو كبيرة، قريبة كانت أو نائية عن الجار أو الجيران الأقوى - الحق غير القابل للتصرف في العيش والعمل في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية تختارها بحض حريتها وبمناى عن أى تدخل خارجي .

واستنادا الى تلك الاعتبارات، ما فتئت نيبال تؤكد ضرورة تسوية المشكلة الأفغانية بالوسائل السلمية، ابتداء - وهو أمر منطقي تماما - بالانسحاب غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من أفغانستان . وغني عن البيان أن أى حل يجب أن يأخذ في الاعتبار ضرورة تهيئة ظروف داخل أفغانستان من شأنها أن تيسر عودة الملايين من اللاجئين الأفغان الموجودين حاليا في باكستان وايران . وينبغي أيضا تهيئة الظروف كي يمارس الشعب الأفغاني بحرية حقه في تقرير المصير وفي اختيار حكومته وسياسته .

ومن ثم تؤيد نيبال المبادرات المختلفة الرامية الى ايجاد تسوية سلمية للمشكلة سواء كانت تلك المبادرات منبثقة عن حركة عدم الانحياز أو المؤتمر الاسلامي . كما أننا نتابع بمزيد من الاعجاب ونساند الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص السيد ديفو كورد وفيز في محاولة للتوصل الى تسوية سلمية وسياسية شاملة للمشكلة الأفغانية، بما في ذلك امكانية اجراء " محادثات جوار " .

وانا ان أناشد كل الأطراف المعنية دعم جهود الأمين العام الجديدة بالثناء، أود أن أؤكد تأييد وفدى لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/40/L.11 حيث نرى أنه يوفر اطارا صالحا لتسوية المشكلة الأفغانية في الظروف الراهنة .

السيد لي كيم شونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان جمهورية

أفغانستان الديمقراطية هي دولة مستقلة ذات سيادة . وبالتالي فمن حقها أن تستخدم السبل والوسائل كافة، بما فيها التماس العون والمساعدة من أصدقائها وحلفائها، كي تنجح

في الدفاع عن استقلال البلد وسيادته وسلامته الاقليمية في مواجهة العدوان الخارجي .
ويعتبر ذلك مع العادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر الحق الطبيعي للدول الأعضاء ،
فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن نفسها . الا أن أعداء الثورة الأفغانية ما برحوا خلال
السنوات الست الماضية يهملون محتجين على ما يسمى بالحالة في أفغانستان . وابتدعوا
مسرحية الاحتفال " بيوم أفغانستان " وهم يذرفون دموع التماسيح على محنة اللاجئين الأفغان .

انهم ينسقون دعاية مضللة مليئة بالافتراءات ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية بأمل تصويرها على انها مصدر من مصادر التوتر ومسألة من مسائل المواجهة بين الشرق والغرب . لكن ما هي الحقيقة اذن ؟ انها من جميع النواحي حرب غير معلنة تشنها القوى الامبريالية وقوى الهيمنة على افغانستان . ولذلك ، فان هذا هو السبب الجذري للحالة الفاسقة افغانستان وللتوتر الاقليمي ، وعدم الأمن وعدم الاستقرار .

عقب ثورة نيمان /ابريل مباشرة ، وضعت قوى اجنبية معادية خطة للتدخل فسي محاولة لاعادة افغانستان الى فلكها ، وقامت هذه القوى الاجنبية بتنظيم وتسليح وتمويل قوى مناهضة للثورة . ووجهت بلايين الدولارات الأمريكية عن طريق بعض البلدان المجاورة الى العصابات ، وهذه الأموال لا تحمل حتى اسم "المساعدة الانسانية" كما تفعل أموال أخرى في أماكن أخرى في آسيا . ووضع بلد مجاور معين نفسه العموية بين ايدي القوى الامبريالية وقوى الهيمنة وذلك في سبيل سعيه لتحديث وتطوير قدراته العسكرية . وتقام على أراضي ذلك البلد الملاجئ ومعسكرات التدريب الخاصة بالعصابات . وحصل مقابل ذلك من الدولة الامبريالية على أسلحة تبلغ قيمتها بلايين الدولارات تتضمن مقاتلات " اف - ١٦ " .

حقق التحالف بين القوى الامبريالية وقوى الهيمنة وقوى الرجعية الاقليمية ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية بعض النتائج المحددة . قتل آلاف الافغانيين الابرياء ، ودمرت مدارس ومستشفيات عديدة . وفوق هذا كله ، المعاناة التي تجل عن الوصف والتي تعانيها امة بأكملها ، والنتائج الطويلة الأمد المتعلقة باعادة بناء افغانستان .

تطرح تلك الدوائر المعادية في كثير من الاحيان حجتي بشأن الحالة المزعومة في افغانستان تتعلقان بوجود القوات السوفياتية هناك ومشكلة اللاجئين . لكن مرة أخرى ، ما هي الحقيقة ؟

فيما يتعلق بالحجة الأولى ، من الواضح انه لم تدخل فرقة محدودة من الجيش السوفياتي الى افغانستان ولم تساعد في الدفاع عن الثورة الا بعد كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ . وكان ذلك بناء على طلب من الحكومة الافغانية وفقا لمعاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة بين البلدين في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ . وكان ذلك

يتسق أيضا اتساقا كاملا مع احكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقواعد السلوك الدولي . وأوضح الاتحاد السوفياتي وافغانستان في مناسبات عديدة موقفهما بأنه بمجرد وقف التدخل الخارجي وتقديم ضمانات بعدم استئنافه سيتم سحب الفرقة السوفياتية من افغانستان بموجب اتفاق بين البلدين .

بلغ عدد اللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة الآن عدة ملايين . من بينهم — الذين فروا من بلدهم لأسباب اقتصادية ، بينما تمثل غالبيتهم البدو الرحل الذين قاموا بعبورهم الموسمي للحدود الى تلك البلدان ، كما يفعلون منذ عصور ، ولم يعد بعضهم خوفا من اتساع النزاع ، الا ان كثيرين منهم احتجزوا في مخيمات اللاجئين على طول الحدود . وهناك حالة مماثلة لهذا أيضا في مكان ما في آسيا . ويعتبر هذا عبئا على البلدان المعنية ، ولهذا ، فان حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية تتعاطف تعاطفا حقيقيا مع جيرانها وتقوم بجهود مخلصه وتتقدم باقتراحات تستهدف حل المشكلة . وما يبعث على التشجيع انه قد صيغت وثيقة معينة بشأن هذه المسألة خلال المحادثات بين افغانستان وباكستان . ست سنوات فترة طويلة بما يكفي ليرى الجميع ان ما تسمى بالحالة في افغانستان ليست سوى نتيجة جانبية للتواطؤ بين الامبريالية وقوى الهيمنة الرامية الى اذكاء الحرب الباردة . لقد استخدمت في عام ١٩٧٩ ذريعة لعدم التصديق على " سولت - ٢ " وعدم عقد المؤتمر الدولي الذي طال انتظاره بشأن المحيط الهندي . وتستخدم الآن كواجبة من العقبات الثلاث التي تعترف بطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي . وبسبب هذا وقع الشعب الافغاني ضحية لمناورات الامبريالية وقوى الهيمنة ، وأصبحت المشكلة الافغانية تمثل مأزقا اقليميا .

لا يمكن تسوية المعضلة الحالية في هذه المنطقة الا عن طريق حل شامل . وأتصور الطرق ، بل الطريق الوحيد ، لهذا الحل يمر عبر المفاوضات السلمية كما ظهر في خلال المناقشة العامة للدورة الراهنة وفي مناقشة البند ١٤٦ من جدول أعمالنا . يوضح التاريخ الحديث لهذه المنطقة ان الخلافات والنزاعات ، وحتى النزاعات المسلحة ، يمكن تسويتها عن طريق مفاوضات بشأن حلول تراعى فيها المصالح المشروعة

لجميع الأطراف المعنية . وافغانستان ليست استثناءً من هذه القاعدة . لقد تقدمت الحكومة الافغانية باقتراحات محددة مرتين لعقد محادثات مع جيرانها بشأن المسائل ذات الصلة . ومحادثات الجوار بين افغانستان وباكستان ، وهي المحادثات التي يتبناها الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق ممثله الخاص ، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح . وبسرنا ان نلاحظ انه بعد اربع جولات من المحادثات ، احرز بعض التقدم المحدود الذي ينطوي على احتمال مشجع لاجراء محادثات مباشرة بين البلدين . وسوف تؤدي هذه المحادثات ثمارها ، بشرط يبدى الطرفان حسن النية ، وان يعتزما باخلاص احرارز تقدم ، وان يتعهد الآخرون بعدم اعاقاة العملية .

ان الحالة في افغانستان لا يمكن عكسها . فقد تطورت جمهورية افغانستان الديمقراطية تطوراً مستمراً كما رسخت أسس النظام الثوري ، وثبتت ان سياسة المصالحة الوطنية تلبى تطلعات الشعب وبالتالي تحظى بتأييد الأمة بأكملها .

ان الاجتماع الذي عقدته الجمعية الوطنية لاعتماد سياسات الحكومة وموقفها في الوقت الحالي ، وكذلك مؤتمر ممثلي القبائل الذي عقد مؤخرا في كابول يشير الى الحقيقة السالفة الذكر . وفي نفس الوقت ، حصلت جمهورية افغانستان الديمقراطية على اعتراف عالمي بها ، وتمززت هيبتها بشكل كبير . ولم تحقق حيلة عدم الاعتراف هدفها . فارادة الشعب تتغلب على أية محاولات تبذلها قوى الامبريالية والهيمنة .

ويؤيد وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية دون تحفظ الموقف المبدئي الذي تتخذه حكومة افغانستان الديمقراطية وحسن نيتها . ونحن نشاطر اشقاءنا وشقيقاتنا الأفغانيين في شعورهم بالفرح والفخر ، وقد نجحوا في اختبار الزمن وتغلبوا على أصعب فترة في ثورتهم ، وهم يدافعون الآن بشدة عن مكاسبهم الثورية واستقلالهم وسيادتهم وسلامتهم الاقليمية .

ويشيد وفد فييت نام بالأمين العام ومثله الشخصي لجهودهما واسهامهما في النهوض بالمحادثات بين أفغانستان وباكستان . ونأمل مخلصين في ان تظهر باكستان استجابة أكثر ايجابية وموضوعية للمحادثات المباشرة حتى يمكن تسوية خلافاتهما تسوية سلمية .

ونحن نشجب وندين أعمال التدخل بجميع أشكاله من جانب قوى الامبريالية والهيمنة والرجعية ، وكذلك موقفهما المعوق للتسوية السلمية لمشاكل المنطقة .

ان المحادثات المباشرة تمثل أفضل خيار الآن للتوصل الى حل في هذه المنطقة . فالعبارات البلاغية لا تنفع . والحل المقبول للمسؤولين من ذوى الضمائر هو الذي يتناول لب المسألة ويمثل تطلعات شعوب المنطقة ويضمن المصالح المشروعة للأطراف المعنية . ولا يمكن التوصل الى مثل هذا الحل من خلال العبارات البلاغية ، أو من خلال فرض الرأي .

لهذه الأسباب ، سيصوت وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية ضد مشروع القرار

A/40/L.11 ، المطروح على الجمعية العامة .

السيد ثيون براسيت (كـمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

بما ان هذه هي السنة السادسة على التوالي التي تبحث فيها هذه الهيئة بـند جـ دول الأعمال المعنون " الحالة في افغانستان " ، فربما يكون من المفيد أن أشير الى بعض الحقائق البارزة .

في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، اعتمدت الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة بأغلبية ساحقة مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفياتي وعنوانه : " عدم جواز انتهاج سياسة الهيمنة في العلاقات الدولية " . ومشروع القرار هذا ، الذي أصبح قرار الجمعية العامة ١٠٣/٣٤ يحدد بوضوح سياسة الهيمنة على النحو التالي :

" . . . ان الهيمنة هي مظهر من مظاهر سياسة تنتهجها دولة أو مجموعة من الدول للتحكم في دول أو شعوب أو مناطق أخرى من العالم والسيطرة عليها واخضاعها سياسيا ، أو اقتصاديا ، أو أيديولوجيا ، أو عسكريا . . .] وهي تتجلى [في استعمال القوة أو في التهديد باستعمالها وفي السيطرة الأجنبية والتدخل الأجنبي . . .] و [الهيمنة العالمية والاقليمية تؤدي بجميع أشكالها المختلفة الى فرض تهديد خطير على السلم والأمن الدوليين " . (القرار ٣٤ / ١٠٣ ، الفقرات الثالثة والخامسة والسابعة من الديباجة)

" ويدين القرار بشكل قاطع " الهيمنة بجميع مظاهرها " ويدعو الى انسحاب جميع قوى الاحتلال الى أقاليمها من أجل تمكين شعوب جميع الدول من تقرير وتصريف شؤونها " . (القرار ٣٤ / ١٠٣ ، الفقرتان ١ و ٧)

وبعد ذلك بأحد عشر يوما ، غزت افغانستان واحتلتها القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي ، التي عللت ذلك بأنها مدعوة من جانب الرئيس أمين الذي كانت قد افتالته قبل ذلك ببضعة أيام ، والتي حطت معها الى كابول بـابـراك كـرمل في دباباتها . وقد وقع الغزو السوفياتي لأفغانستان بعد ما يقرب من عام من الغزو الفيتنامي لكـمبوتشيا .

ويوضح هذان الحدثان بجلاء انه لم يحدث قط في تاريخ البشرية ان اتسعت الهوة بين الأقوال والأفعال ، وبين المثاليات المعلنة والحقيقة المروعة بمثل هذا الشكل . ولم

يحدث قط من قبل فيما ارتكب من جرائم ضد الانسانية و ضد استقلال الدول وحرية الشعوب ان استخدمت الديماغوغية والكذب بمثل هذه الطريقة المشينة والساخرة لخدمة استراتيجية ترمي الى السيطرة الاقليمية والعالمية .

ان النظر في الحالة في افغانستان في كل سنة من السنوات الست السابقة يتيح لنا فرصة لاجراء مقارنة بين هذه الحالة والحالة في كمبوتشيا التي ناقشناها منذ أيام . وفي كل سنة نجد في الواقع ان أقوال وأفعال الغزاة والمحتلين في أفغانستان تتماثل مع أقوالهم وأفعالهم في كمبوتشيا في كل المجالات العسكرية والسياسية والدبلوماسية ، وان هذا التماثل قوى لدرجة تدل على أن مسيبي هاتين الحالتين قد تدربوا في نفس المدرسة وهم يهتدون بأطماع متكاملة ومتماثلة للهيمنة والتوسع على الصعيدين العالمي والاقليمي .

وفي هذا العام ، يواصل الغزاة بعناد ازدياد النداءات المتكررة من المجتمع الدولي بسحب قواتهم من أفغانستان ، يراودهم حلمهم باخضاع الشعب الافغاني فوراً والى الأبد ، واجبار العالم على قبول الأمر الواقع الذي فرضوه . ولتحقيق ذلك ، يقوم المحتلون السوفييات كما يفعل الفيتناميون في كمبوتشيا ، بأنشطة على ثلاثة أصعدة رئيسية .

أولاً ، يعززون موقفهم العسكري في محاولة للقضاء على المقاومة الوطنية . ان القوات السوفياتية في أفغانستان وهي القوات التي يستخدمون اقنعة كلامية في وصفها مثل " قوة محدودة " كانت تبلغ ٨٠٠٠٠ فرد في عام ١٩٨٠ ، وهي تقدر الآن بما بين ١٥٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠ فرد ، معززين بعدد هائل من الدبابات والمركبات المصفحة والقذائف والطائرات المقاتلة ، التي يقدر عددها الآن بنحو ٦٠٠ طائرة ، وفقاً لما قاله غابيط مسن نظام كابول فر مؤخرًا .

ووفقاً لما يقوله المجاهدون ، تنتهج القوات البرية والجوية السوفياتية سياسة الأرض المحروقة ، التي تنطوي على تدمير وحرق وقتل أي شيء يعترض طريقها بهدف اقامة منطقة خالية من السكان تقضي على أي امكانية للاتصال بين رجال المقاومة والسكان . وقد وقعت أعنف الهجمات السوفياتية في الجزء الشرقي من أفغانستان قرب الحدود مع باكستان ، شأنها شأن أعنف الهجمات الفيتنامية التي وقعت في كمبوتشيا قرب الحدود مع تايلند .

مع ذلك ، ورغم القوة الهائلة التي يستخدمها العدو ورغم الجرائم البشعة التي يرتكبها ضد السكان المدنيين ، فشل فشلا ذريعا في محاولة تصفية المقاومة الوطنية في أفغانستان على غرار الحالة في كمبوتشيا . وهو هنا لم يفشل فحسب بل ودفع ثمنا باهظا لفشله .

ثانيا ، الى جانب تكثيف العدو وللعمليات العسكرية ضد المقاومة الوطنية ، ضاعف ضغوطه على باكستان ، مثلما ضاعفت فييت نام ضغطها على تايلند ، وحالات خرق المجال الجوي الباكستاني تتزايد وعدد المدنيين الباكستانيين المقتولين بقنابل العدو يتزايد أيضا . والجبهة بين باكستان وأفغانستان تصبح تدريجيا جبهة مشتركة مع الاتحاد السوفياتي مثلما تعتبر فييت نام الجبهة بين كمبوتشيا وتايلند جبهة بين فييت نام وتايلند .

ان هدف الضغط السوفياتي هذا هو حمل باكستان على الاعتراف بالنظام الصنيع في كابول والقبول بالأمر الواقع المترتب على الغزو السوفياتي لأفغانستان واحتلالها ؛ ولكن ، كما لم يضعف موقف تايلند في وجه الضغط الفيتنامي ، يبقى موقف باكستان أقوى من أى وقت مضى . وقد شدد السيد يعقوب خان ، وزير الشؤون الخارجية أمام البرلمان :

" ان شعب باكستان لن يتراجع أمام الضغط على الاطلاق ، وان الهجمات الطائشة هذه لن تجبره على الاعتراف بنظام كابول " .

وثالثا ، على غرار حالة فييت نام فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا ، يواصل الاتحاد السوفياتي مناوئته الدبلوماسية الرامية الى تضليل المجتمع الدولي بجعله يؤمن بأن الاتحاد السوفياتي يريد التسوية السلمية للمشكلة الأفغانية . الا أن الحقيقة هي أنه خلال السنوات الثلاث الماضية لم تتمخض المفاوضات غير المباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة عن أى تقدم ملموس رغم الجهود المقتدرة التي بذلها الأمين العام ومثله الشخصي . ان السبب الجذري لهذه الحالة هو أن الاتحاد السوفياتي لم يبد بتاتا أية نية حقيقية لسحب قواته من أفغانستان . والهدف من ذلك استمداد الاعتراف بالنظام الذي نصبه في كابول وترسيخ أقدامه في أفغانستان . ان الهجمات العسكرية المحمومة والمذابح الجماعية التي وقعت في المقاطعات الشرقية والجنوبية من أفغانستان في نفس اللحظة التي كانت تجرى فيها مفاوضات غير مباشرة

في جنيف ، تشهد على أن الغازى يسعى في الحقيقة الى الحل العسكرى . وما المفاوضات المزعومة الا محاولة يحاول العدو بها تجنب الادانة الدولية . ان الاتحاد السوفياتي في أفغانستان وفييت نام في كموتشيا يرتكبان ويكتفان جرائمهما رغم النداءات المتكررة العادلة والمعقولة التي وجهتها هذه الهيئة اليهما . وفي هذا الصدد فهما لا يختلفان بالكاد عن نظام الفصل العنصرى الذى يواصل جرائمه ضد الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا وفي ناميبيا رغم القرارات والمقررات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة .

وتنفيذا لقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٤ / ٥٥ ، وضع السيد ايرماكورا ، المقرر الخاص ، تقريرا بناءً جدا عن انتهاكات حقوق الانسان في أفغانستان ، مقدا دلائل لا تدحض على القاء القنابل على السكان والمذابح الجماعية واستخدام الغازات السامة والأعمال الانتقامية وأعمال الارهاب وتعذيب السجناء السياسيين ، كما بين حالة المشردين في أفغانستان . وكشف لنا أيضا أن ٨٠ في المائة من المفكرين ، أو الطبقة المثقفة ، فروا أو اختفوا من البلد نتيجة للاحتلال السوفياتي . ومنذ ١٩٨١ تم تجنيد جميع الشباب البالغين من العمر ١٥ عاما أو أكثر . وفي الوقت الحاضر ، وبعد أن فشل الغزاة في السنوات الست الماضية في تصفية المقاومة الوطنية ، يستخدمون الآن القصف المركز ، مما سبب زيادة في عدد الموتى من المدنيين وانخفاضا حادا في الانتاج الزراعي ، الأمر الذى يهدد بخلق مجاعة بكل ما تشله من وفيات كبيرة وتعاسة .

واستنادا الى مصادر موثوقة في حركة المقاومة الأفغانية ، لقي منذ الغزو السوفياتي أكثر من مليون أفغاني حتفهم وجرح عشرات الألوف غيرهم وتشوه حوالي ٧٠٠٠٠ ، لا سيما الأطفال ، نتيجة للألغام والفخاخ المتفجرة مثل أقلام الحبر أو لعب الأطفال الصغيرة على شكل حيوانات ملغومة بريئة المظهر . ان حرب العدوان على الشعب الأفغاني هي نفس الحرب المعلنة على شعب كموتشيا : فهي حرب عدوانية يخوضها دعاة التوسع والهيمنة ، الأمر الذى يجعلها أكثر وحشية حتى من الحرب التي شنها سابقا الاستعماريون والامبرياليون ، لأنها تستهدف ابتلاع أراضي البلد بالذات عن طريق ابادة سكانه كلهم ومحق هويته الوطنية .

ونتيجة للهجمات السوفياتية الوحشية ينزح ما بين ٨ . . . و ٩ . . . لاجئ أفغاني الى باكستان كل شهر . ويقدر اجمالي اللاجئين بأربعة ملايين ، يعيش أكثر من ثلاثة ملايين منهم في باكستان التي تحظى بتقدير المجتمع الدولي العميق لانتهاجها سياسة انسانية وكذلك لتصميمها على مواصلة الدفاع عن مبادئ العدالة والحرية والسلم الحق رغم العسب الثقيل الذي تحمته طوال السنوات الست الماضية . ولما كانت باكستان وتايلند تعيشان حالة ماثلة نابعة من موقعهما على خط المواجهة تواجهان فيها حربا عدوانية توسعية تستهدف الهيمنة ، فانهما تتمتعان باعجاب المجتمع الدولي على رأفتها وتضامنها المثالي مع الشعبين اللذين وقعا ضحية للحرب .

ورغم تكثيف العدو لجرائمه ، استمر نضال الشعب الأفغاني ومجاهديه في التطور نحو الأحسن . فأعمال التوغل والتخريب التي قام بها عملاء " خاد " ، شرطة كابول السريسة ، الذين تدريبهم وتوجههم كى . جي . بي ، لم تغلح في منع حركة المقاومة الرئيسية في جنوب أفغانستان ، بمختلف اتجاهاتها السياسية ، من تشكيل جبهة مشتركة في أيار/مايو الماضي تعرف باسم التحالف الاسلامي للمجاهدين الأفغان ، وتنسيق استراتيجيتهم وتشكيل قيادة مشتركة ضد الغزاة .

لقد فشلت القوات السوفياتية في محاولتها الرامية الى السيطرة على المقاطعات الشرقية والجنوبية من البلاد ، فضلا عن أى العاصمة كابول ، والقصر الجمهورى ، ومحطة الراديو والمطار والسفارة السوفياتية والأحياء السكنية للمستشارين السوفيات تتعرض بلا انقطاع لهجمات المجاهدين بالصواريخ . ويخضع وادى بانشير كلية تقريبا لسيطرة المجاهدين . ويعود الريف الى المقاومة . ولا يجد المحتلون السلامة حتى في المدن .

ان معنويات العملاء والقوات السوفياتية تتقلص باستمرار وأعداد الفارين من الخدمة العسكرية تتزايد . وحتى في الاتحاد السوفياتي يستفحل الرفض والمعارضة بين الناس رغم أنهم لا يمتلكون الحق في التعبير عن مشاعرهم علانية نتيجة لتزايد أعداد القتلى في صفوف الجيش الغازى .

وفي هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة ، اسمحوا لي أن أكرر ، باسم شعب كمبوتشيا الديمقراطية وحكومتها الائتلافية ، تأييدنا الذي لا يحد لنضال الشعب الأفغاني الباسل وتضامننا معه . ولا أجد أفضل من الاستشهاد بما ذكره الأمير نور دوم سيهانوك ، رئيس جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، في رسالته بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان المستعمرة ، التي نشرت وعممت فسي الوثيقة A/40/707/Add.1 .

" فكمبوتشيا بعد دخولها منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ لا تدخر وسعا في تأييد وتشجيع الشعوب التي تكافح في جميع أنحاء العالم لتحقيق استقلالها وحريتها . واليوم يجد شعب كمبوتشيا نفسه مضطرا بعد حوالي ٧ سنوات الى مواصلة كفاحه ضد شكل جديد من أشكال السيطرة والظغيان والعبودية الأجنبية . ويقيم هذا الشكل الجديد من نفسه داعية لاحترام حقوق الانسان ، ومدافعا عنيدا عن حق الشعوب في تقرير المصير ، والسلم والأمن الدوليين ، بينما يدوس بقدميه حريات الشعوب الأخرى ، ويشن حملات عدوانية وابادية ، ويقوض استقلال وسيادة ، وسلامة أراضي الدول ، كما يعرض للخطر جميع الحقوق التي حصلت عليها الشعوب والدول بشقوق الأنفس . ويظهر هذا الشكل الجديد ، المعروف باسم السيطرة أو التوسع ، في الانتهاك الوقح والصلف لجميع القواعد الواردة في الميثاق الدولي لحقوق الانسان . وتتجسم هذه الانتهاكات في تدمير انجازات الشعوب التي حققتها منذ أجيال عديدة ، وفي المذابح ، وجرائم الاغتصاب ، والتعذيب ، والاعتقال ، والتعصب الديني ، وفي الجماعات التي تخلق وتستخدم كسلاح لابتادة الأجناس ، وفي جميع هذه المصائب التي يتسبب فيها الطموح الجنوني والتي تكون الأسباب الأساسية لنزوح اللاجئين بأعداد ضخمة " . (A/40/757/Add.1 ، ص ٥)

وقال رئيس بلادي في البيان الذي ألقاه في تشرين الأول / اكتوبر الماضي

ما يلي :

" اننا نجدد دعمنا الأخوي لشعب افغانستان الباسل والمجاهدين الأبطال وتضامننا معهم الذين يخوضون نضالا معائلا للنضال الذي نخوضه ، كما نعرب عن اعجابنا الشديد بهم ونهنئهم تهنئة حارة على انتصاراتهم الباهرة على قوات الاحتلال والعدوان السوفياتية . ومن المؤكد أن الشعب الأفغاني لن يخضع ، وأن الحل الوحيد للمشكلة الأفغانية سيظل هو الانسحاب الكامل

للقوات السوفياتية من أفغانستان حتى يتسنى للشعب الأفغاني ممارسة حقه في تقرير مصيره وأن يختار لنفسه شكل الحكومة التي يرتضيها والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص به دون تدخل أجنبي بما يتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة " . (A/40/PV.18 ، الصفحتان ٢٦ و ٢٧)

وفي ظل هذه الخلفية يؤيد وفد بلادي بقوة مشروع القرار A/40/L.11 ، بشأن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين . واننا على ثقة من أن هذه الجمعية ، التي ما برحت منذ الغزو الفيتنامي لكمبوتشيا والغزو السوفياتي لأفغانستان ترفض قبول الأمر الواقع في هذين البلدين ، سوف تواصل رفضها هذا باعطاء مشروع القرار A/40/L.11 تأييدا ساحقا ، كما فعلت بالنسبة للقرار . ٧/٤ المتخذ بشأن الحالة في كمبوتشيا . وفي كل عام تتخذ الجمعية العامة قرارات مماثلة بأغلبية متزايدة . ومن الأهمية بمكان أن توضح لمن لهم اطماع في التوسع والهيمنة على المستويين العالمي والاقليمي بأن المجتمع الدولي لن يسمح مطلقا بأي شكل جديد من أشكال السيطرة والاضطهاد الاجنبيين ليحل محل الاستعمار والاستعمار الجديد اللذين لم يعد لهما اليوم أى وجود تقريبا .

السيد لي لويه (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : هذه هي المرة السابعة التي تنظر فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحالة في أفغانستان . ومع ذلك ، فان سلطات الاحتلال العسكري الاجنبي تتجاهل سنة تلو الأخرى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والرأى العام العالمي . فهي لم ترفض فحسب سحب قواتها ، بل انها شنت دون انقطاع عمليات عسكرية واسعة النطاق ، وقمعت بوحشية الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الافغاني ضد الغزو الأجنبي ، والحقت به كوارث هائلة . وقد تعرض مئات الآلاف من الأفغانيين ، بما في ذلك الشيوخ والنساء والاطفال ، للذبح بقسوة ، ودمر عدد لا يحصى من البيوت والمدارس والمساجد . ونتيجة لهجر المزارع فقد انخفض الانتاج ويعيش السكان هناك حياة بالغة الصعوبة . وبالإضافة الى ذلك ، اجبر ملايين من اللاجئين على هجر بلادهم والانجراف الى اراض الغير . وفي

نفس الوقت ، فان نظام كارمال في افغانستان ، بدعم المعتدين ، انتهك بشكل متكرر المجال الجوي لباكستان وقصف السكان المسالمين في تلك المنطقة قسفا عشوائيا .
لقد قامت دولة عظمى رئيسية معتمدة على عضلاتها العسكرية القوية ، باحتلال افغانستان عسكريا ، هذا البلد الضعيف المسلم وغير المنحاز ، ولا تزال قابعة هناك منتهكة بذلك ومتجاهلة ميثاق الأمم المتحدة والقواعد التي تنظم العلاقات الدولية .
ولا يشكل ذلك مجرد مساس بسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وباستقلالها وسلامتها الاقليمية فحسب بل يمثل أيضا تهديدا خطيرا للأمن في آسيا والسلم في العالم .
ولا بد لهذا التطور أن يؤدي الى اثاره القلق البالغ لدى المجتمع الدولي ازاء الحالة في افغانستان .

وبعد الدورة التاسعة والثلاثين التي عقدتها الجمعية العامة ، التي اتخذت بأغلبية ساحقة قرارا يطالب بانسحاب القوات الأجنبية المحتلة من أفغانستان ، فان المؤتمر الاسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية ، والاجتماع السادس والعشرين لرابطة العالم الاسلامي ، والمنظمات الدولية الأخرى ، أصدرت جميعها بيانات واتخذت قرارات أعربت فيها عن قلقها ازاء غزو افغانستان وطالبت بالانسحاب الفوري لقوات العدوان الأجنبية من ذلك البلد ، واستعادة افغانستان لاستقلالها ومركزها غير المنحاز واحترام حق الشعب الافغاني في تقرير المصير . وقد عبر كل ذلك عن المطامح السائدة والمطالب القوية لبلدان وشعوب العالم المحبة للسلم والتمسكة بالعدالة .
وقد أشير الى ذلك في البيانات التي أدلى بها ممثلو معظم البلدان عند ما خاطبوا الجمعية العامة في الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة .

ان الشعب الأفغاني الباسل ما برح يثابر في كفاحه ضد العدوان الأجنبي منذ ست سنوات . وقد تحدى في قتاله دفاعا عن استقلاله الوطني وبقاءه القوية الغاشمة واستمر في مقاومته ، محولا افغانستان بأكملها الى ميدان قتال ضد المعتدين .
وقد أوضح الكفاح البطولي الذي يشنه الشعب الأفغاني ان سياسة السعي في الهيمنة على العالم عن طريق اللجوء الى القوة المسلحة وتهديد الضعفاء بالقوة والغزو العسكري لن تؤدي في عالم اليوم الى احراز أي شيء . ومهما ارتبطت اعمال الهيمنة هذه بتدابير تجميلية فان الشعوب لن تقبلها ولا بد ان ينبذها التاريخ .

والصين وافغانستان جارتان . وشعبانا تربطهما صداقة تقليدية عريقة ، وعاشا دوما في ود . وبعد اقامة الروابط الدبلوماسية الرسمية في ١٩٥٥ ، تشهد العلاقات القائمة بين البلدين تطورا مطردا على اساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة . غير انه منذ غزو افغانستان واحتلالها على يد القوات الاجنبية تداعت اركان السلم في ذلك الجزء من القارة الآسيوية ، كما تعرض امن الصين للخطر .

ان الصين ، حكومة وشعبا ، تدين الغزو والاحتلال الاجنبيين لافغانستان اذانة قاطعة . ويمثل الموقف الراسخ الذي تتخذه الصين حكومة وشعبا ، في ضرورة التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مسألة افغانستان ، وسحب القوات الاجنبية من افغانستان على الفور ودون شروط ، واستعادة استقلال افغانستان ومركزها غير المنحاز ، كما يتعين ترك الشعب الافغاني حرا لتقرير مصيره بنفسه ، بعيدا عن اى تدخل اجنبي ، وضمان العودة الآمنة والكرامة للاجئين الافغان الى وطنهم .

ونحن نحيد التسوية السياسية للمسألة الافغانية ، وقد احطنا علما بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد . الا ان السلطات السوفياتية ترفض سحب قواتها حتى اليوم ، بل وتحاول اجبار الآخرين على قبول الأمر الواقع الناشئ عن عدوانها وتوسعها ، وبذلك تضع عبء كؤودا على طريق الحل العادل لهذه المسألة . ونرى ان جميع الاقتراحات الرامية الى التوصل الى تسوية سياسية ، لا بد ان تتسق تماما والمبادئ الاساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وان تكفل تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة . وطلاوة على هذا ، ففي عطية البحث عن تسوية سياسية ، ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار آراء الشعب الافغاني ، الذي يقاوم العدوان ، وان تتجلى تلك الآراء تجليا كاملا في هذه العملية .

ولقد بذلت الحكومة الباكستانية جهودا حثيثة في سبيل التوصل الى تسوية سياسية لمسألة افغانستان . ونحن نقدر موقف باكستان العادل في تمسكها بقرارات الجمعية العامة ، وفي مطالبتها القوية بانسحاب القوات الاجنبية من افغانستان . ان باكستان ، حكومة

وشعبا ، تبذل قصارى جهدها لاعادة توطين الملايين من اللاجئين الافغان وامدادهم بالمساعدة الفورية . كما اسهمت حكومة ايران وشعبها في جهود اغاثة اللاجئين الافغان . ان الروح الانسانية التي يتمتع بها هذان البلدان جعلتهما محط مديح واعجاب المجتمع الدولي والرأى العام .

وفي جهد متصل ، سعيا للتوصل الى حل مبكر للمسألة الافغانية ، شاركت باكستان وبعض البلدان الاخرى هذا العام في تقديم مشروع قرار آخر بشأن " الحالة في افغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين " ، يجسد الرغبة المشتركة للأغلبية الساحقة من بلدان العالم وشعبه . ووند الصين يؤيد مشروع القرار هذا ، ويدعو كل البلدان الاخرى الى تأييده .

السيد ستانغلاند (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) ؛ ان الحرب

المأساوية التي تدور رحاها في افغانستان استمرت حتى الان فترة اطول من فترة الحرب العالمية الثانية التي اجتاحت اوروبا . فما زال الاحتلال السوفياتي مستمرا على الرغم من الندوات المتكررة الصادرة عن الجمعية العامة بانسحاب القوات الاجنبية . وكل عام يأتي بتصعيد جديد للأنشطة العسكرية التي تستهدف سحق مقاومة الشعب الافغاني ، وكل خطوة تصاعدية تجلب موجة جديدة من اللاجئين الافغان الى البلدان المجاورة .

وبعد غزو الاتحاد السوفياتي لافغانستان واحتلاله لها انتهاكا خطيرا للمبادئ والقواعد الاساسية التي ينبغي ان تركز عليها العلاقات بين الدول . ان الحالة التي تنشأ عن استعمال القوة ، انتهاكا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها ؛ لا ينبغي ان تكون مقبولة لآية دولة . ومن الأهمية بمكان ، وبصفة خاصة بالنسبة للبلدان الأصغر حجما مثل النرويج ، ان تكون المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية موضع الاحترام . والأمر ليس كذلك في حالة افغانستان .

وبلغنا ان نشاهد سنة بعد سنة المعاناة المستمرة للشعب الافغاني ، وان نسمع عن تفتت المجتمع الافغاني . فالجوع والموت جوعا يسيران في ركاب هذه الحرب الوحشية التي ولدت ابشع مشكلة للاجئين في العالم اليوم . فهناك ؟ ملايين افغاني فروا من وطنهم ، وقد

يكون هناك ما يقرب من مليوني افغاني مشردين داخل افغانستان نفسها . ولا يمكن لهذه الحالة ، بل ولا ينبغي ، ان تستمر .

غير انه على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها كل من الأمين العام وممثلوه الخاص لم يتسن احراز اي تقدم حقيقي صوب التسوية التفاوضية . ويلاحظ الأمين العام نسي تقريره ، بعبارات الآس ، انه رغم وجود اتفاق سابق حول طرائق محادثات جنيف ، واقتناع الطرفين بإمكانية التوصل الى تسوية سلمية ، شمة مآزق متعلق باجراءات التفاوض يعرقل العملية الدبلوماسية . وتشاطر حكومتي اسف الأمين العام وقلقه ، وتحث جميع اطراف النزاع على تجديد جهودهم وصولا الى تسوية سلمية .

ويعتقد وفدي ان جوهر مشكلة افغانستان هو عدم استعداد الغزاة السوفيات للتصدي بجدية لمسألة سحب القوات . فدون الالتزام بجدول زمني للانسحاب الكامل لجميع القوات الاجنبية لا يمكننا ان نرى اية نهاية لمعاناة الشعب الافغاني . ونحن نحث الاتحاد السوفياتي مرة اخرى على ان يسهم بشكل حاسم في ايجاد تسوية باتخاذ خطوات تستهدف انهاء احتلاله لافغانستان . ونطالب الاتحاد السوفياتي ايضا بأن ينظر بجدية في الآثار الايجابية التي قد تترتب على التسوية الشاملة للمشكلة ، فيما يتعلق بمسائل دولية هامة اخرى ، ولا سيما العلاقات بين الشرق والغرب . ولا بد بالتاكيد ان تكون سلطات كابول قد ادركت الآن ، بعد ست سنوات من الحرب والدمار ، ان محاولاتها لا خضاع الشعب الافغاني لا طائل من ورائها .

ولقد حدد حق اللاجئين الافغان في العودة الى ديارهم في امان وكرامة بوصفه عنصرا من العناصر الأساسية للتسوية . ويمكن تحقيق ذلك بتطبيق العناصر الثلاثة الاخرى التي يتألف منها مشروع القرار المطروح علينا الآن : الانسحاب الكامل للقوات الاجنبية من افغانستان ، واستعادة افغانستان لمركزها المستقل وغير المنحاز ، وتقرير الشعب الافغاني لسيره .

وتشعر حكومتي بالقلق ايضا ازاء الآثار السلبية الناجم عن الغزو العسكري السوفياتي على الحالة في المنطقة . ان الهجمات المسلحة المتكررة على طول الحدود مع باكستان وغيرها تشكل انتهاكا للسلامة الاقليمية لذلك البلد . ونحن نحث الجميع بقوة على التحلي بضبط النفس لتلافي اي تصعيد آخر للنزاع .

والوضع الخطر الذي تتعرض له باكستان يشير قلقتنا . فهي الى جانب ما تتعرض له من انتهاك لحدودها ومجالها الجوي تتحمل عبئا ثقيلا في استضافة اكبر عدد من اللاجئين في العالم اليوم . وان اسلوب السلطات الباكستانية والشعب الباكستاني في مواجهة تدفق قرابة ثلاثة ملايين من اللاجئين لجدير بالا احترام والتأييد من جانب المجتمع الدولي . كما ينبغي لي ان اشيد بمنظمات الاغاثة الانسانية العاطلة في تلك المنطقة ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر لما تبذله من جهود للتخفيف من معاناة اللاجئين الافغانيين . وقد قدمت النرويج خلال السنوات الخمس الاخيرة ١٧٥ مليون كرون نرويجي - اى نحو ٢٢ مليون دولار امريكي - للمساعدات الانسانية وسوف تستمر في دعم اعمال الاغاثة ما دامت هناك حاجة اليها .

السيد بوتش (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سبق لممثل

لكسمبرغ ان اعرب عن رأى الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الاقتصادى الاوروبى في الحالة في افغانستان خلال هذه المناقشة . وايطاليا تشاركه الرأى وتؤيده . هذه هي المرة السابقة التي تعرض فيها مسألة افغانستان على الجمعية العامة . وقد اتخذت هذه الجمعية ذاتها عددا من القرارات تتضمن مبادئ واضحة وشاملة للتسوية وتعرب عن القلق الشديد والمستمر من جانب الاغلبية العظمى لاعضاء المجتمع الدولى . ووجهت هذه الجمعية نداءات متكررة . ولم يدخر الأمين العام ومثله الشخصي وكيل الأمين العام ديبفوكورد ونيز جهدا بغية تقريب وجهات النظر بين الأطراف والشروع في حوار مشر . ومع ذلك فان الآزمة لم تهدأ ، بل على العكس فان مأساة الشعب الافغانى مستمرة ، والاحتلال السوفياتى قائم وما زال الوضع اليوم في افغانستان يشكل انتهاكا للحريات وحقوق الانسان الاساسية وتترتب عليه معاناة انسانية هائلة تتمثل في المحنة التي يتعرض لها اكثر من ثلاثة ملايين لاجئ اجبرهم الغزو الاجنبى على البحث عن مأوى في البلدان المجاورة . وبالإضافة الى ذلك تتزايد حوادث انتهاك سيادة باكستان وسلامتها الطبيعية ؛ وقد احدثت الغارات الجوية والقصف بالقنابل كثيرا من الخسائر والضحايا داخل الأراضي الباكستانية .

وفي اعتقادنا انه لا يمكن الوصول الى حل لمشكلة افغانستان بالوسائل العسكرية. ونحن نعهد التسوية السياسية وفقا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة. وقد تابعنا باهتمام المراحل الاخيرة لبعثة الساعي الحميدة التي اوفدها الأمين العام، واحطنا علما بالتقدم الفني الذي تحقق في الدورتين الرابعة والخامسة من محادثات الجوار في جنيف. بين افغانستان وباكستان، وخاصة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لافغانستان والضمانات الدولية وعودة اللاجئين. غير ان القضايا السياسية الرئيسية ولا سيما انسحاب القوات الاجنبية ما زالت قائمة. ونحن نتطلع الى دورة المفاوضات القادمة ونرجو ان تحقق تقدما ايضا في هذه المجالات الاساسية.

ووفقا للمبادئ التي تتمسك بها حكومتنا دائما والموقف الذي اعلنه من قبلنا بالاشتراك مع الاعضاء الاخرين في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي، فاننا نعهد بلا تحفظ مشروع القرار A/40/L.11. ونأمل ان توافق عليه الاغلبية العظمى من البلدان الممثلة في هذه الجمعية التي نعرف انها تؤيد اقامة افغانستان المستقلة وغير المنحازة حتى يتمكن شعبها من ان يقرر مصيره بحرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥